السياسات الأمريكية- الأوروبية تجاه الاتفاق النووى الإيرانى: الإدراكات والتفسيرات

د. محمد مطاوع *

مقدمة :

" يمثل الاتفاق النووى الإيرانى أحد أسوأ الاتفاقيات التى أبرمتها الولايات المتحدة على الإطلاق، بل ويمثل هذا الاتفاق إهانة للولايات المتحدة الأمريكية". انتقد الرئيس الأمريكى، دونالد ترامب، أثناء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، نهاية سبتمبر ٢٠١٧، بهذه الكلمات الاتفاق الذى كانت إدارة باراك أوباما الثانية قد أبرمته مع إيران وباقى الدول الكبرى فيما يعرف بخطة العمل المشتركة الشاملة Joint Comprehensive Plan of Action (JCPOA) بين إيران من ناحية ومجموعة ٥+١(الصين، روسيا، فرنسا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمركية) وألمانيا من ناحية أخرى[١].

وعلى النقيض من ذلك، كانت فيدريكا موغيرينى، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية، قد أكدت على أهمية على الاتفاق النووى مع إيران فى مؤتمر صحفى فى واشنطن فى نوفمبر ٢٠١٧ من خلال تصريحها بأن هذا الاتفاق " ليس اتفاقًا ثنائيًا ولا هو حتى اتفاق بين ست أو سبع أطراف دولية ولكنه قرار ملزم من مجلس الأمن الدولى، وبالتالى تصبح كل دول الأمم المتحدة ملتزمة بضمان تنفيذ بنوده"[٢]. نستخلص من ذلك أن هناك رؤى وإدراكات أمريكية وأوروبية متناقضة فيما يتعلق بالاتفاق النووى الإيرانى الذى كان قد دخل حيز النفاذ فى يناير٢٠١٦، نابعة من اختلاف المنظورين الأوروبي-الأمريكي سواء لبنود الاتفاق نفسه أو لكيفية التعامل مع النظام السياسى الإيرانى فى منطقة الشرق الأوسط وذلك على الرغم من اتفاقهما على هدف مشترك وهو ضروة منع إيران من تصبح دولة نووية.

ولا ينبع هذا الإدراك الأوروبى-الأمريكى المتناقض تجاه الاتفاق النووى الإيرانى فقط من تغير الإدارة الأمريكية من الحزب الديمقراطى برئاسة أوباما إلى الحزب الجمهورى

---

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة وجامعة المستقبل.

برئاسة ترامب، بقدر ما ينبع أيضًا من وجود مصالح متعارضة بين الاتحاد الأوروبى من ناحية والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى حول إيران سواء مصالح اقتصادية أو حتى علاقات سياسية وأمنية. فالاتحاد الأوروبى يمثل ثانى أكبر شريك تجارى مع إيران، وفقًا للتقديرات الإقتصادية فى ٢٠١٧-٢٠١٨، وتقدر مشتريات الاتحاد الأوروبى ب ٧٠٠ ألف برميل من النفط الإيرانى يوميًا[٣]، وذلك على النقيض من الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع طهران منذ ١٩٧٩ وظلت تفرض عليها عقوبات مختلفة حتى إبرام الاتفاق النووى الأخير والذى رفعت على أساسه بعض هذه العقوبات ثم ما لبثت أن أعادت فرضها من جديد بعدما قررت إدارة ترامب الإنسحاب بشكل أحادى من الاتفاق فى ٢٠١٨

وانطلاقًا من هذه الإدراكات المتناقضة والمصالح المتعارضة، تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل البحثى: لماذا قررت إدارة ترامب الإنسحاب من الاتفاق النووى الإيرانى، بينما قرر الاتحاد الأوروبى الاستمرار فى الحفاظ عليه، وذلك على الرغم من اتفاقهما على هدف مشترك وهو منع إيران من امتلاك سلاح نووى؟.

وترتكز هذه الدراسة على اقتراب نظرى متعدد الأبعاد يدمج بين المنظور الواقعى الجديد والليبرالى الجديد والبنائى فى تفسير السياسات الأمريكية الأوروبية تجاه الاتفاق النووى الإيرانى. يفسر المنظور الواقعى الجديد، الذى يرى أن سلوك الدولة هو دالة فى موقعها النسبى من القوة فى النظام الدولى، ويفسر التطورات التى تحدث فى هيكل النظام الدولى التى تؤثر بدورها على العلاقات عبر الأطلنطية وخاصة على السياسات عبر الاطلنطية تجاه قضايا الشرق الأوسط. بمعنى آخر، يفسر المنظور الواقعى الجديد التحولات التى تحدث فى بنية النظام الدولى والتى تؤثر بدورها على العلاقات الأمريكية الأوروبية، ومن ثم على سياستهما الخارجية تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط بإعتبارها مصدرًا للتوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، خاصة فى ضوء وصول إدارة ترامب إلى السلطة وتبنيها لرؤية مغايرة بشكل كبير للرؤية الأوروبية تجاه معظم قضايا الشرق الأوسط. ووفقًا للمنظور الواقعى الجديد، فإن هذا التباين الأمريكى-الأوروبى فى رؤية وإدراك القضية النووية الإيرانية يجد جذوره فى توزيع القدرات وفى عدم التكافؤ فى القوة العسكرية والإقتصادية واختلاف المصالح الاستراتيجية.

بينما تبدأ النظرية الليبرالية بإفتراض رئيس يرى أن أفعال الدول وتفضيلاتها تعتمد بالأساس على التفاعل بين الدول والحكومات من جانب ومجتمعاتها الداخلية من جانب آخر. بالإضافة الى ذلك، تفترض النظرية الليبرالية أن الاشخاص والجماعات داخل

المجتمع هى الفواعل الرئيسة عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الدولية لأن هؤلاء الأشخاص يضعون مصالحهم وقيمهم المختلفة والمتعارضة فى أى قرار سواء فى سياستهم الداخلية أو الخارجية. بمعنى آخر، تمثل مصالح وقيم الفواعل الداخليين العنصر الأهم فى النظرية الليبرالية[٤]. علاوة على ذلك، ترى الليبرالية أن الدولة هى مجرد وسيط يعبر فقط عن مصالح الاشخاص والجماعات داخل المجتمع. بمعنى آخر، تعتبر النظرية الليبرالية أن الدولة مثل الصندوق الذى يضع فيه الأفراد والجماعات أوراقهم، ووفقاً للقوة النسبية والضغوطات التى يمارسها الأفراد والجماعات يكون سلوك الدولة فى العلاقات الدولية. وتفترض النظرية الليبرالية أيضًا أن هناك تفاعل قوى بين الدول، وهو ما يعنى وجود فرص أكبر للتعاون بينها ليس فقط فى المجال السياسى ولكن أيضاً فى المجال الاقتصادى. ونخلص من ذلك إلى أن النظرية الليبرالية ترى أن "تفضيلات الدول" وليس "قدرات الدول" هى الوسيلة الأكثر ملاءمة لشرح وتفسير سلوكها فى العلاقات الدولية[٥].

ويمثل المنظور الليبرالى الجديد نسخة مطورة من النظرية الليبرالية التى حاولت بدورها تجنب الانتقادات التى تم توجيهها للنظرية الليبرالية وفى نفس الوقت الرد على النظرية الواقعية الجديدة. وفى الواقع، تتفق الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة فى أن الدول هى الفواعل الرئيسة للتحليل وأن الدول تتصرف بحسابات عقلانية ورشيدة. وبينما تتفق الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة على فكرة أن النظام الدولى فوضوى بالأساس، فإنهما يختلفان عندما يتعلق الأمر بتقييم تأثير طبيعة النظام العالمى الفوضوى على سلوك الدول. حيث ترى الليبرالية الجديدة أنه رغم طبيعة النظام الدولى الفوضوية فإن الدول تستطيع إيجاد صيغ عديدة للتعاون والتوافق فيما بينها. ووفقًا للمنظور الليبرالى الجديد، فإنه يمكن تفسير السياسات الأمريكية الأوروربية تجاه البرنامج النووى الإيرانى من خلال التركيز على المصالح والعوامل الداخلية للدول فى تفسير سلوكها الخارجى.

فى حين يفسر المنظور البنائى سلوك الدول من خلال عوامل قيمية مثل "الأنماط العقائدية، الصور،الادراكات المعرفية، والثقافة والهوية المشتركة". بمعنى آخر، تعطى النظرية البنائية إهتماماً أكبر بالطرق المختلفة التى تكونت خلالها المعتقدات والثقافة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وترى أن هذه المعتقدات والهويات التى تشكلت تاريخيًا تشكل بدورها ما يسمى" الثقافة الاستراتيجية للدول،" التى تحدد بدورها طرق إدراك الدول لسلوكها الأكثر ملاءمة فى السياسات الدولية، سواء كان تعاونيًا أم

صداميًا. ولهذا يمكن للنظرية البنائية أن تفسر جزءًا من السياسات الأمريكية-الأوروبية من خلال التعمق فى الثقافات الاستراتيجية لكل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كأحد مفسرات سلوكهما الخارجى[٦].

وبهدف الإجابة على التساؤل الرئيس تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور كبرى: يتمثل المحور الأول فى الخلفية التاريخية للسياسات الأمريكية-الأوروربية تجاه البرنامج النووى الإيرانى منذ بداية الأزمة فى ٢٠٠٣ وحتى تاريخ إبرام الاتفاق النووى فى ٢٠١٥. أما المحور الثانى فيتجسد فى الرؤى والإدراكات الأوروبية-الأمريكية المختلفة والمصالح المتعارضة والتى انعكست بدورها فى السياسات التى اتخذتها كل من إدارة ترامب والاتحاد الأوروبى تجاه الاتفاق النووى الجديد من ٢٠١٥ وحتى نهاية سبتمبر٢٠١٩. بينما يتمثل المحور الثالث فى محاولة تفسير الموقفين الأمريكى والأوروبى تجاه الاتفاق النووى الآخير من خلال المنظورات الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة والبنائية.

خلفية تاريخية للسياسات الأمريكية الأوروبية تجاه البرنامج النووى الإيرانى: (٢٠٠٣-٢٠١٥)

تكاد تتطابق المصالح الأمريكية والأوروبية عندما يتعلق الأمر بمنع إيران من إمتلاك أو الحصول على قنبلة نووية، فإيران نووية تمثل أمرًا غير مقبول لكلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لأنها ستشكل مصدر تهديد استراتيجى لكلٍ منهما لأسباب مختلفة. ويمكن الحديث عن ثلاثة أسباب رئيسة تدفع كلًا من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية للعمل لمنع إيران من أن تتحول إلى قوة نووية. يتمثل السبب الأول فى أن حصول إيران على القنبلة النووية يعنى تحول منطقة الشرق الأوسط إلى ساحة للسباق النووى لأن دولًا وقوى إقليمية أخرى فى المنطقة، مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا، ستسعى بدافع شعورها بالتهديد وبرغبتها فى ردع القوة الإيرانية إلى إمتلاك قدرات نووية سواء فى السر أو فى العلن[٧]. فإذا أدركت هذه الدول أن إيران يمكنها أن تتحمل بعض العقوبات فى مقابل تحولها إلى قوة نووية، فستصل إلى نتيجة مفادها أن نفس الأمر يمكن أن ينطبق عليها طالما كانت هذه العقوبات يمكن تحملها فى سبيل مكسب أكبر يتمثل فى إمتلاكها للقدرة على الردع النووى.

أما السبب الثانى فينطلق من أن تحول إيران إلى دولة نووية بالتزامن مع عداء نظامها السياسى الشديد للغرب بصفة عامة وللولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة يعنى صعود إيران كدولة إقليمية كبرى تتحدى وتعترض مصالح الدول الغربية فى الشرق

الأوسط. بمعنى آخر، سيؤدى إمتلاك إيران للقدرة النووية إلى تقوية نفوذها الإقليمى فى المنطقة بل وسيشجعها على السيطرة على مضيق هرمز وعلى منطقة الخليج العربى أيضاً بما يمثله ذلك من تهديد مباشر لتدفق النفط إلى الدول الغربية. بالإضافة إلى ذلك، إيران نووية تعنى تحولها إلى دولة أكثر عدائية تجاه الدول المجاورة لها بما يعنيه ذلك من زيادة عدم الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط. فى حين يتمثل السبب الثالث فى أن إيران النووية تمثل مصدر تهديد وجودى لإسرائيل، فإيران ترفض الاعتراف بإسرائيل وتتبع سياسات ولغة عدائية ضدها منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية وحتى الآن. وقد تشجع القوة النووية الإيرانية إلى أن تتبع طهران سياسات أكثر عدائية ضد إسرائيل بل وقد تصبح مظلة نووية لسوريا وحزب الله وحماس فى صراعهم مع إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك قد يؤدى إمتلاك إيران للقدرة النووية إلى زيادة تعقيد عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية لأنها ستؤمن الدعم للفصائل الراديكالية فى فلسطين بدون الخشية من أن يتم الانتقام منها. ولكل هذه الأسباب تقاربت، بل يمكن القول تطابقت، السياسات عبر الأطلنطية حول هدف منع إيران من إمتلاك قدرات نووية تحت أى ظرف من الظروف ومع ذلك تباعد الطرفان حول أفضل الطرق الملائمة لتحقيق هذا الهدف[٨].

ظهرت الأزمة النووية على أجندة العلاقات الدولية فى أغسطس ٢٠٠٢ عندما كشفت المعارضة الإيرانية فى الخارج عن أن إيران كانت تخفى منشأتين نوويتين بشكل سرى وأنشطة سرية لتخصيب اليورانيوم المخصب. وفى فبراير ٢٠٠٣، قامت الوكالة الدولية للطاقة النووية بزيارة تفقدية وتفتيشية لإيران وأعلنت فى يونيه ٢٠٠٣ أن إيران كانت قد أخفت برنامجًا سريًا لإنتاج وتخصيب اليورانيوم لأكثر من ثمانية عشرة عامًا بما يشكله ذلك من خرق وانتهاك واضح لنصوص اتفاقية منع الانتشار النووى. وهو الأمر الذى دفع الولايات المتحدة الأمريكية فى شهر يونيه ٢٠٠٣ إلى المطالبة والسعى لنقل ملف إدارة الأزمة النووية الإيرانية من الوكالة الدولية للطاقة النووية إلى مجلس الأمن الدولى بهدف تمهيد الطريق لفرض عقوبات أو حتى لتوجيه ضربة عسكرية ضد طهران.

وعقب الكشف عن البرنامج النووى السرى الإيرانى فى أغسطس ٢٠٠٢ وتقرير الوكالة الدولية للطاقة النووية فى يونيه ٢٠٠٣، تجددت بل وتجسدت المخاوف الأوروبية ليس فقط من التهديد النووى الإيرانى ولكن أيضاً من احتمال تصاعد الأزمة الإيرانية إلى درجة التدخل العسكرى الأمريكى فى طهران بشكل يشبه ما تم فى الحالة العراقية فى مارس ٢٠٠٣. ولهذا قررت الدول الأوروبية الكبرى الثلاث، بريطانيا

وفرنسا وألمانيا، التدخل الدبلوماسى بشكل سريع وحاسم فى الأزمة النووية الإيرانية بهدف تجنب تكرار سيناريو مشابه فى إيران للخلاف عبر الأطلنطى حول العراق فيما يتعلق بأفضل الأدوات للتعامل مع مصدر التهديد الإيرانى.

بإختصار، منذ بداية الأزمة النووية الإيرانية فى أغسطس ٢٠٠٢ وحتى نهاية ٢٠٠٤ كان هناك تباعد عبر أطلنطى واضح حول أفضل الأدوات للتعامل معها. فقد توصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى قناعة مفادها بأن عزل النظام والعقوبات المشددة بل وحتى تغيير النظام السياسى الإيرانى هو أفضل الأدوات وأكثرها كفاءة وفعالية لتحقيق هدف منع إيران من إمتلاك سلاح نووى. وعلى النقيض من ذلك، اعتنقت الدول الأوروبية الثلاث التفاوض والدبلوماسية والحوافز الاقتصادية كأنسب وأفضل الأدوات لتحقيق نفس الهدف وهو منع إيران من امتلاك القنبلة النووية. وارتكزت الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه القناعة على تصورها بأن السلوك الإيرانى لا يمكن أن يتغير إلا بالقوة العسكرية القاهرة وأن سلوك النظام السياسى الإيرانى المستفز لا يجب أن يتم مكافأته عليه وفضلت أن تلجأ إلى مجلس الأمن الدولى بهدف إجبار إيران على الالتزام بشروط ومعايير معاهدة منع الانتشار النووى وإلا ستكون العقوبات هى البديل الوحيد فى التعامل الدولى معها. علاوة على ذلك، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية الدخول فى مفاوضات مباشرة مع طهران حول برنامجها النووى لأن ذلك سيعنى إضفاء شرعية على النظام السياسى الإيرانى. وقد أدى هذا الرفض الأمريكى للتفاوض مع طهران إلى تمهيد الطريق أمام قادة دول أوروبا الكبرى الثلاث لتولى زمام القيادة فيما يتعلق بالتفاوض مع الجانب الإيرانى[٩].

وانطلاقًا من الاعتقاد الأوروبى فى تلك الفترة بأن العقوبات والعزل ومحاولات تغيير النظام السياسى فى إيران لن تساعد فى إيقاف أو إنهاء الأزمة النووية الإيرانية وأن الدبلوماسية المدعومة بحزمة حوافز إقتصادية يمكنها أن تؤتى نتائج أفضل فى حل الأزمة، جاءت المبادرات الأوروبية للتفاوض مع إيران. وبالرغم من صعوبة هذه المفاوضات، استطاعت الدول الأوروبية التوصل إلى اتفاقيتين بموجبهما علقت إيران عمليات تخصيب اليورانيوم وأصرت فى المقابل الدول الأوروبية على عدم إحالة ملف الأزمة النووية الإيرانية من الوكالة الدولية للطاقة النووية إلى مجلس الأمن الدولى على غير رغبة الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الوقت.

ويمكن القول بأن السمة الرئيسة للتعامل الدولى مع البرنامج النووى الإيرانى منذ إحالة الملف الإيرانى إلى مجلس الأمن فى نهاية ٢٠٠٥ وحتى نهاية فترة حكم إدارة

بوش الثانية كانت هى الإنسداد أو الجمود. ورغم هذا الإنسداد فى الأفق السياسى لأى تسوية للملف النووى الإيرانى، فإن مجموعة ٥+١ استطاعت التوصل إلى تسوية أو حل وسط فى الأول من مارس ٢٠٠٨. تمثل الجزء الأول من هذه التسوية بين الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا فى تبنى قرار دولى جديد، رقم ١٨٠٣، يوسع من نطاق العقوبات على إيران ويمنعها من الحصول على أى دعم مالى أو تقنى لبرنامجها النووى من أى دولة فى العالم. فى حين تمثل الجزء الثانى من التسوية فى اتفاق الدول الكبرى على منح مزيد من الوقت للجهود الدبلوماسية المكثفة التى تهدف للتوصل إلى تسوية سلمية لأزمة البرنامج النووى الإيرانى فى إطار ما يعرف بإقتراب الإحتواء المزدوج القائم على العقوبات والجهود الدبلوماسية فى نفس الوقت. ولهذا نص القرار الدولى رقم ١٨٠٣ على مزيد من الحوافز الاقتصادية والسياسية لإيران بناءً على مطالب روسية صينية فى مقابل موافقة الدولتين على فرض مزيد من العقوبات على طهران. وانطلاقاً من هذه التسوية، صاحب القرار الدولى إعلان أو تصريح بريطانى، بإعتبار بريطانيا ممثلاً لمجموعة ٥+١، بأن دول المجموعة ستقدم إلى إيران حزمة جديدة من الممقترحات والحوافز فى عرض أشمل وأكبر مما كان قد تم تقديمه فى يونيو٢٠٠٦.

ثم شهد عام ٢٠٠٩ بداية التحول الأمريكى، فى العام الأول من رئاسة أوباما، من سياسة العزلة إلى سياسة الانخراط والحوار مع إيران ترحيبًا كبيرًا من جانب الدول الأوروبية. كما رحبت أوروبا بسياسة أوباما النووية الجديدة التى تقوم على منع الانتشار النووى فى العالم وتقليل مخزون الأسلحة النووية فى العالم. وكنتيجة لذلك تبلور تقارب عبر أطلنطى براجماتى ومبادئى حول إيران من خلال عرض مجموعة ٥+١ لمفاوضات غير مشروطة حول برنامج إيران النووى. علاوة على ذلك، رحبت أوروبا بمبادرات أوباما للتقارب مع الشعب الإيرانى ومع القيادة الإيرانية وفى محاولاته لتمهيد البيئة الإقليمية والدولية بهدف إبرام صفقة كبرى مع طهران حول البرنامج النووى الإيرانى.

ومن ثم، تمثلت الاستراتيجية الغربية (الأمريكية الأوروبية)، فى الفترة من ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٥، فى جعل تكلفة حصول إيران على السلاح النووى أكبر من مكاسبها المتوقعة. وتتمثل التكلفة على إيران فى برنامج عقوبات اقتصادية صارم يقوض الاقتصاد الإيرانى ومن ثم شرعية النظام السياسى الإيرانى فى ضوء تدهور الأوضاع المعيشية للإيرانيين الذى سيولد غضبًا شعبيًا عارمًا بسبب ضيق الأحوال الإقتصادية[١٠].

واستمرت إدارة اوباما الثانية وأوروبا على نفس الاستراتيجية حتى تم انتخاب حسن روحانى كرئيس إصلاحى لإيران فى سبتمبر ٢٠١٣. ومنذ تولى روحانى مقاليد الحكم فى إيران، شهدت العلاقات الإمريكية الإيرانية إنفراجة بعد أكثر من ثلاثة عقود من العداء وبدأت تلوح فى الأفق مقدمات تسوية سلمية للملف النووى الإيرانى مقترنة بتخوفات إسرائيلية متزايدة من التقارب الأمريكى الأوروبى ومن احتمال حدوث تسوية قد تؤدى إلى إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بحق إيران فى امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية.

وفى ٢٤ نوفمبر ٢٠١٣، توصلت مجموعة ٥+١ وإيران إلى اتفاق تاريخى مؤقت لمدة ستة أشهر فى جنيف فيما يتعلق بالبرنامج النووى الإيرانى. وتمثلت أهم بنود هذا الاتفاق فى إلتزام إيران بوقف تخصيب اليورانيوم لنسبة أعلى من ٥%، والتخلص من كمية اليورانيوم المخصبة بنسبة ٢٠%، ووقف أى تطوير لقدرات تخصيب اليورانيوم، وعدم زيادة مخزون اليورانيوم المخصب إلى نسبة ٣،٥%، وقف أى نشاط لمفاعل آراك ووقف أى تقدم فى مجال تخصيب البلوتونيوم، بالإضافة إلى الشفافية التامة فى السماح للوكالة الدولية للطاقة النووية بالتفتيش المفاجىء واليومى لمنشآت إيران النووية، بما فى ذلك مصانع أجهزة الطرد. وفى مقابل هذه الالتزامات الإيرانية تلتزم القوى الكبرى بتخفيف محدود ومؤقت وقابل للتغيير لنظام العقوبات على إيران مع الإبقاء على الهيكل الأساسى للعقوبات كما هو خلال فترة الستة أشهر. ويتضمن ذلك الالتزام من قبل الدول الكبرى عدم فرض أية عقوبات جديدة إذا التزمت إيران بما تم الاتفاق عليه خلال فترة ستة أشهر، تعليق العمل بعقوبات محددة مثل العقوبات على التعامل مع الذهب والمعادن وقطاع السيارات الإيرانى وصادارت إيران البتروكيماوية بما يوفر لها ١،٥ مليار دولار من العائدات، السماح بإصلاح وإعادة تأهيل بعض خطوط الطيران الإيرانية، الإبقاء على مبيعات النفط الإيرانية عند مستواها المنخفض الحالى (الذى يقل بنسبة ٦٠% عن مستويات ٢٠١١) والسماح بتحويل ٤،٢ مليار دولار من عائدات المبيعات إلى إيران على أقساط بالتزامن مع التزام طهران بتعهداتها فى الاتفاق، فضلاً عن السماح بتحويل ٤٠٠ مليون دولار من أصول إيران المجمدة لتغطية نفقات دراسة الطلاب الإيرانيين فى الخارج. وبالتالى، وفقاً للاتفاق ستستفيد إيران بنحو سبعة مليارات دولار لكن القدر الأكبر من احتياطياتها الأجنبية "نحو ١٠٠ مليار دولار" ستظل مقيدة بالعقوبات، وستبقى العقوبات مفروضة على مبيعات الطاقة الإيرانية (ولن يسمح بزيادة الصادرات) وكذلك على البنك المركزي الإيراني وعدد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى[١١].

وعلى خلفية هذا الاتفاق، أبدى بعض المراقبين فى الخليج العربى تخوفهم من أن تؤدى الصفقة الأمريكية-الإيرانية إلى أن تشهد المنطقة تكرار نتيجة مماثلة لما رتبه "اتفاق ميونخ ١٩٣٩" عندما عاد رئيس الوزراء البريطانى، نيفل تشامبرلين، وكأنه حقق انتصارًا لمنعه الحرب فى أوروبا وإبرامه اتفاق مع أدولف هتلر على حساب تقديمه تنازلات مؤلمة أدت فى النهاية إلى اكتساح هتلر تشكسلوفاكيا وقيام الحرب العالمية الثانية[١٢]. وأعلن، حينها، رئيس الوزراء الإسرائيلى، بنيامين نتنياهو، عدم التزام بلاده بهذا الاتفاق ووصفه بأنه "خطأ تاريخى" وأنه "الانتصار الدبلوماسى الأكبر للجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ ثورة الخمينى" وأن الاتفاقية ستفتح الباب واسعًا أمام سباق تسلح شامل فى الشرق الأوسط[١٣]. وظلت الإشكالية الكبرى هى محاولة أطراف الاتفاق الحفاظ عليه وضمان تنفيذ بنوده حتى وصول إدارة ترامب إلى الحكم برؤية وإدراك وسياسات معارضة للاتفاق بشكل واضح وجلى سواء خلال حملة الانتخابات الرئاسية فى ٢٠١٦ أو حتى فى سياسات الإدارة الأمريكية منذ بداية فترتها الرئاسية وحتى الآن.

الإدراكات والسياسات الأمريكية- الأوروبية تجاه الاتفاق النووى الإيرانى: ٢٠١٥-٢٠١٩

يدرك الاتحاد الأوروبى إيران على أنها دولة إقليمية يعتد بها فى تحقيق الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط، وظهر هذا الإدراك الأوروبى فى العلاقات الإقتصادية الأوروبية-الإيرانية المتبادلة واستراتيجية الحوار البناء التى تبنها أوروبا مع إيران منذ بداية تسعينيات القرن العشرين. ويلتزم الاتحاد الأوروبى بالقانون الدولى وتفعيل دور المؤسسات الدولية ويتمثل الإطار المرجعى له فى ميثاق الأمم المتحدة. ويمثل هذا الإطار الذى يرتكز على احترام القيم والمبادىء الدولية الأساس لمفهوم "التعددية الفاعلة" **Effective Multilateralism** الذى كان قد تم الإعلان عنه فى الاستراتيجية الأمنية للاتحاد الأوروبى فى ٢٠٠٣. وكان الاتحاد الأوروبى قد تبنى هذه الاستراتيجية الأمنية كرد فعل وانتقادًا للغزو الأمريكى للعراق، فبينما دافع الاتحاد الأوروبى عن التعددية الفاعلة فإن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت الأحادية فى العلاقات الدولية. وكان الخلاف بين هاتين الرؤتين هو العامل المفسر للسياسات الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووى الإيرانى منذ بدايتها فى ٢٠٠٣ وحتى مرحلة تطبيق بنود الاتفاق النووى الإيرانى الحالى فى ٢٠١٨. فعلى مدار ١٢ عامًا من المفاوضات وصولًا إلى إبرام الاتفاق النووى مع إيران فى ٢٠١٥، كان الاختلاف الأمريكى-الأوروبى فى إدارك فكرة التعددية محددًا جوهريًا لمسار المفاوضات. ومثل الاتفاق النووى مع إيران فى ٢٠١٥

مؤشرًا كبيرًا على تغلب الرؤية الأوروبية على الرؤية الأمريكية لفكرة التعددية وكيف يمكن للمفاوضات السلمية أن تتغلب على سياسات القوة وتساهم فى خلق عالم أكثر سلامًا واستقرارًا.

بمعنى آخر، على مدار ١٢ عامًا من المفاوضات تغير دور الاتحاد الأوروبى فى الأزمة الإيرانية بشكل كبير. ففى الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٥، كان الاتحاد الأوروبى مفاوضًا مستقلًا مع إيران فى ظل رفض الولايات المتحدة الأمريكية فكرة التفاوض من الأساس، ثم فى الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠ أصبح دور الاتحاد الأوروبى منسقًا للمواقف وذلك بعد دخول مجموعة خمسة+واحد فى الأزمة فى محاولة التفاوض بشكل جماعى مع إيران والضغط عليها بعقوبات من مجلس الأمن الدولى. ثم تحول دور الاتحاد الأوروبى كواضع للعقوبات بشكل متناغم مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٣، وقد كان لقرار الاتحاد الأوروبى فى ٢٠١٢ بمنع استيراد النفط والغاز من إيران ووضع قيود على التعاملات المالية الإيرانية دور قوي فى دفع إيران إلى التفاوض بجدية مع واشنطن بهدف إبرام اتفاق. وفى الفترة من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٨ إلى مسهل للوصول إلى الاتفاق فى ٢٠١٥ وكذلك مسهل لتنفذ بنوده حتى ٢٠١٨. وعلى مدار كل هذه الفترة من ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٥، تمثل الهدف الإستراتيجى الأوروبى فى محاولة تجنب مواجهة عسكرية وتكرار للسيناريو الأمريكى فى العراق وفى نفس الوقت اختبار مدى قدرة الاتحاد الأوروبى على أن يكون له دور عالمى فى مجال مكافحة ومنع انتشار السلاح النووى[١٤]. ولهذا فقد أدركت دول الاتحاد الأوروبى هذا الاتفاق على أنه يمثل انجازًا تاريخيًا غير مسبوق للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة لأنه يمنع إيران من إمتلاك السلاح النووى، ويحافظ على نظام منع الانتشار النووى فى العالم، ويمنع سياق التسلح فى الشرق الأوسط، بل ويؤكد على غلبة المنطق الأوروبى (الدبلوماسية المتعددة الأطراف) على المنطق الأمريكى (القوة العسكرية) فى التعامل مع الملف النووى الإيرانى.

إلا أنه مع وصول ترامب إلى البيت الأبيض تنبت إدارته، من جديد، المنطق الاستراتيجى الأمريكى الذى يقوم على أحادية الدولار الأمريكى فى التعامل مع الدول المارقة والمناوئة للسياسة الخارجية الأمريكية فى العالم. فعلى مدار العقد الماضى، كانت وزراة الخزانة الأمريكية تدعم أدواتها لشن أى حرب اقتصادية تستطيع من خلالها تركيع الدول بدون إطلاق رصاصة واحدة. وتعتمد تلك الاستراتيجية الأمريكية على سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على النظم البنكية الدولية وعلى شبكة حلفائها الدوليين.

وكانت إيران من أكثر الدول التى قد شعرت بتلك الحرب بقوة والدليل على ذلك ما صرح به رئيس فريق التفاوض الإيرانى مع مجموعة (٥+١) " إنها حرب من نوع جديد، من خلال هجوم اقتصادى كاسح يهدف إلى إخضاع الدول الأخرى بشكل كبير"[١٥].

وقد توافق ذلك مع إقرار الكونجرس الأمريكى لقانون مواجهة خصوم الولايات المتحدة الأمريكية من خلال العقوبات (Countering America's Adversaries Through Sanctions Act (CAATSA فى نهاية يونيو ٢٠١٧، وهو مشروع قانون يفرض عقوبات جديدة على كل من روسيا وإيران وكوريا الشمالية، ويهدف من المنظور الإمريكى إلى تعزيز الضغوط على خصوم الولايات المتحدة. وفيما يتعلق بإيران، يركز القانون على التصدى لزعزعة الاستقرار الذى تتسبب فيه طهران، كما أنه يفرض عقوبات ضد الأشخاص المرتبطة بالقدرة الدفاعية وبرنامج التسلح الإيرانى، ويشمل القانون الأشخاص المرتبطة بالبرنامج الصاروخى والباليستى أو الشخصيات ذات صلة ببرنامج الصواريخ، وأصبح معروفا بقانون " كاتسا"[١٦].

وتدرك إدارة ترامب الاتفاق النووى الإيرانى على أنه يمثل ثلاثة تهديدات كبرى لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية. يتمثل مصدر التهديد الأول فى تزايد النفوذ الإقليمى لإيران فى منطقة الشرق الأوسط، فقد دفع باقى أطراف الاتفاق بأنه اتفاق يتعلق بالبرنامج النووى الإيرانى فقط وكان هناك قرار بالإجماع باستبعاد أية مشكلات إقليمية من الاتفاق. وتمثل الانتقاد الأمريكى الواسع للاتفاق فى أنه لم يحد من نفوذ إيران فى سوريا والعراق واليمن ولبنان. بينما تمثل مصدر التهديد الثانى فى تطوير طهران لنظام الصواريخ البالستية وإجرائها اختبارات متتالية له. وتتجسد المخاوف الأمريكية فى أن الاتفاق يطلب فقط من إيران الامتناع عن اختبار صواريخها البالستية التى يمكن أن تحمل رؤوسًا نووية، إلا أن إيران استمرت بعد الاتفاق فى تطوير واختبار صواريخها البالستية، وهو ما دفع واشنطن فى يوليو ٢٠١٧ إلى فرض عقوبات على المؤسسات المتعاونة مع طهران فى هذا المجال. وبينما يتفق الأوروربيون مع واشنطن على توجيه هذا الانتقاد إلى إيران إلا أنهم لا يرونه سببًا لإعادة التفاوض حول الاتفاق من جديد. فعلى النقيض من إدراك إدارة ترامب، تنحصر مخاوف الاتحاد الأوروبى من إيران فى برنامجها النووى وليس فى أنشطتها الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط. أما مصدر التهديد الثالث فيتمثل فى تخوف واشنطن مما قد تقدم عليه إيران بعد انتهاء المدة الزمنية للاتفاق، لأن بنود الاتفاق محددة التوقيت ومعظمها ينتهى بعد عشرة إلى خمسة

عشر عامًا. وتتبنى الإدارة الأمريكية الحالية وجهة النظر الإسرائيلية بأن طهران ستبدأ فى تطوير برنامجها النووى عقب انتهاء الفترة الزمنية المحددة فى الاتفاق[١٧].

وعلى خلفية هذه الإدراكات الأمريكية الأوروربية المتباعدة، تبنت كل من واشنطن وبروكسل سياسات مختلفة. فعلى الجانب الأمريكى، رأت إدارة ترامب أن إيران تتوسع فى نفوذها الإقليمى فى الشرق الأوسط وبالتالى لا يتمثل الهدف الاستراتيجى فى احتوائها فقط بل فى ضرورة دفعها للعودة إلى حدودها الإقليمية ومنع تسلحها سواء النووى أو حتى الصاروخى وربما تغيير نظامها السياسى فى نهاية المطاف. وترى إدارة ترامب أن الاتفاق النووى مع إيران هو جزء من ميراث إدارة باراك أوباما ولهذا يجب إزالته من الوجود. بالإضافة إلى ذلك، دعت علاقة إدارة ترامب الوثيقة مع اليهود الممولين لحملته الانتخابية إلى الميل إلى وجهة النظر الإسرائيلية التى ترى إيران كمصدر تهديد وجودى على إسرائيل وأن الاتفاق النووى الإيرانى يزيد من مخاطر هذا التهديد على إسرائيل. علاوة على ذلك، رأى ترامب أن إلتزامه، وفقًا للقانون الأمريكى لمراجعة الاتفاق، بتقديم تقرير بالتأكيد كل تسعين يومًا على إلتزام إيران بالاتفاق، أحد عناصر حقبة أوباما التى يجب التخلص منها[١٨]. ووفقًا لهذا القانون إذا لم يقدم الرئيس هذا التقرير، فإنه يعطى الكونجرس الأمريكى الحق فى إعادة فرض العقوبات الأمريكية التى كان قد تم تعليقها. وفى أكتوبر ٢٠١٧، لم يقدم ترامب تأكيدًا بالتزام طهران ببنود الاتفاق وقدم رؤيته إما تعديل الاتفاق الملىء بالأخطاء الكارثية وفقًا للمنظور الأمريكى أو الانسحاب منه. وفى ٨ مايو ٢٠١٨، رافضًا كل المناشدات من الشركاء الأوروربين، أعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق وأمر بإعادة فرض عقوبات أمريكية جديدة على إيران فى غضون ١٨٠ يومًا تحت حجة أن طهران تدعم بشار الأسد فى سوريا وتطور أسلحة ونظام للصواريخ البالستية رغم أن هذه القضايا غير موجودة فى بنود الاتفاق وتم رفض ذكرها فيه من الأساس[١٩].

أما على الجانب الأوروبى، رأت دول الاتحاد الأوروبى أن الاتفاق النووى مع إيران يجب الحفاظ عليه والتمسك به ومنع انهياره بكل السبل الممكنة. ففى الفترة من (٢٠٠٣- ٢٠٠٥) تفاوضت دول أوروبا الثلاث الكبرى (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) مع إيران حول برنامجها النووى بهدف منع تكرار سيناريو العراق فى الحالة الإيرانية ونجحت جهودها فى تحقيق ذلك الهدف. إلا أنه مع بداية ٢٠١٨ عاد الخلاف الأمريكى الأوروبى حول إيران بشكل واضح وجلى من جديد. فبعد قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاق بشكل أحادى، أعادت الدول الأوروبية تأكيدها على تمسكهم بالاتفاق وأكدت

موغيرينى على أهمية قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٢٣١، الذى تم التصويت عليه بالإجماع فى ٢٠١٥، لكى يصبح الاتفاق النووى مع إيران نافذًا بإرادة المجتمع الدولى ككل وأكدت أيضًا على تصميم الاتحاد الأوروبى على العمل وفقًا لمصالحه الأمنية وحماية استثماراته الإقتصادية فى إيران[٢٠].

وعلى الرغم من اتفاق الأوروربين بشكل جزئى مع الانتقاد الأمريكى لإيران فى أنشطتها الإقليمية التوسعية وكذلك فى مشروعها لتطوير الصواريخ البالستية، إلا أن أجندة الاتحاد الأوروبى تختلف بشكل كبير عن أجندة الإدارة الأمريكية تجاه إيران. فمن الناحية السياسية يرى الاتحاد الأوروربى أن إدماج طهران فى المجتمع الدولى يعتبر وسيلة هامة لتقليل رغبتها فى تطوير سلاح نووى فى المستقبل. أما من الناحية الإقتصادية، فتختلف المصالح الأمريكية الأوروربية بشكل كبير عندما يتعلق الأمر بإيران. فالعقوبات الأمريكية على طهران تقوض بشكل مباشر وغير مباشر المصالح والاستثمارات الأورروبية والتعاون الإقتصادى الأوروربى مع إيران. ووفقًا لأحد المحللين الإقتصاديين، سيكون على الأوروربين أن يختاروا ما بين التبادل الاقتصادى مع إيران وبين التبادل الاقتصادى مع الولايات المتحدة الأمريكية، أى على الشركات الأوروربية أن تختار ما بين النفاذ إلى ١٩ تيرليون دولار أمريكى (حجم السوق الأمريكى) وبين ٤٠٠ بليون دولار (حجم السوق الإيرانى)[٢١].

وعلى خلفية اختلاف الأجندتين الأمريكية والأوروربية تجاه إيران، تمثل الموقف الرئيس للاتحاد الأوروبى فى أنه سيظل متمسكًا بالاتفاق النووى مع إيران بإعتباره اتفاقًا حيويًا وضروريًا للأمن الإقليمى والدولى وأنه قد يبدأ فى وضع مشروع قانون يمكن الشركات الأوروبية من التعامل الإقتصادى مع طهران بدون مواجهة مخاطر تعرض مصالحها للعقوبات الأمريكية[٢٢]. وانطلاقًا من ذلك التوجه، قررت المفوضية الأوروبية وضع خيارات أوروبية ومنها التشريع الذى يمنع أية شركة أوروبية من الالتزام أو تنفيذ العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران لأن ذلك يمثل تقويضًا للمصالح الأوروبية. وكان هذا هو التشريع الذى كان قد استخدمه الاتحاد الأوروبى فى التسعينيات من القرن الماضى عندما تعرضت مصالح شركاته لأضرار نتيجة العقوبات الأمريكية الأحادية المفروضة على كوبا فى تلك الفترة[٢٣]. وفى السابع من أغسطس ٢٠١٨، قررت دول الاتحاد الأوروبى تمرير مشروع القانون هذا تحت مسمى **a Blocking Statute**. ويمنع هذا القانون المواطنين الأوروبيين والشركات الأوروبية من الانصياع إلى العقوبات الأمريكية، ويتيح للشركات الأوروبية مقاضاة الحكومة

الأمريكية أمام المحاكم الأوروبية والحصول على تعويضات فى حال تقويض مصالحها أو تعرضها لخسائر اقتصادية. علاوة على ذلك، وفقًا للقانون فإن أية شركة أوروبية ستقرر الانسحاب من السوق الإيرانى بدون الحصول على موافقة من المفوضية الأوروبية فإنها ستواجه خطر مقاضاتها من قبل الدول الأوروبية.

وبالتوازى مع مشروع القانون الأوروبى، وافق البرلمان الأوروبى فى ٤ يوليو ٢٠١٨ على إضافة إيران إلى قائمة الدول المؤهلة للدخول فى الأنشطة الاستثمارية التى يقوم بها بنك الاستثمار الأوروبى. وفى نفس الشهر، أصدرت اللجنة المشتركة الخاصة بتنفيذ بنود الاتفاق النووى مع إيران بيانًا تؤكد فيه على استمرار باقى أطراف الاتفاق فى تنفيذ التزاماتهم فى الحفاظ على وتطوير العلاقات الاقتصادية مع طهران والاستمرار فى استيراد النفط والغاز الإيرانى ومحاولة تطوير غطاء مالى للصادرات والواردات الإيرانية وحماية الشركات التى تتعامل مع إيران من العقوبات الأمريكية. وفى ٢٥ سبتمبر ٢٠١٨، أصدرت باقى أطراف الاتفاق النووى بيانًا مشتركًا يرحب بمبادرة آلية التعامل الخاص **Special Purpose Vechile** لتسهيل نظام الدفع المالى المتعلق بالصادرات والواردات الإيرانية بما يساعد فى اتمام المعاملات المالية مع طهران، وهى وسيلة تسمح للدول الأوروبية الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى بوضع كيان قانونى يسهل التعاملات المالية مع إيران بشكل يسمح للشركات الأوروبية بالاستمرار فى التبادل التجارى مع إيران بما يتوافق مع القوانين الأوروربية[٢٤].

إلا أنه على أرض الواقع قررت الشركات الأوروبية الكبرى الخروج من السوق الإيرانى خوفًا من العقوبات الأمريكية التى قد يتم فرضها قبل وزارة الخزانة الأمريكية على هذه الشركات[٢٥]. ولهذا دفع معظم الخبراء بأن هذا القانون الأوروبى لن يكون فعالًا فى الممارسة العملية، عندما يتعلق الأمر بالشركات الأوروبية متعددة الجنسيات التى لديها مصالح هائلة مع واشنطن وأن الحل الوحيد سيكون من خلال محاولة الحصول على اعفاء واستثناء من الولايات المتحدة الأمريكية وهو الطلب الذى تقدمت به فرنسا وبريطانيا وألمانيا إلى إدارة ترامب وتم رفضه بشكل قاطع من قبل واشنطن. ففى خطاب مشترك من كل من وزير الخارجية الأمريكى، مايك بومبيو، ووزير الخزانة الأمريكية، ستيفن منشن، رفضت واشنطن بشكل قاطع إعطاء أية استثناءات من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران فى أغسطس أو حتى فى نوفمبر ٢٠١٨. ويفسر ذلك قرار الشركات الكبرى كشركة توتال(النفط)، ميرسك(الشحن)، بيجو(السيارات)، ديمار (الألمانية) الخروج من السوق الإيرانى لأنها تخشى من العقوبات الأمريكية فى حال

تعاملت مع طهران ولأن السوق الأمريكى أهم بكثير لهذه الشركات من السوق الإيرانى لأن ترامب كان قد رد على القانون الأوروبى بأن " أى كيان سيتعامل مع إيران تجاريًا فسوف لن يتعامل مع الولايات المتحدة فى المقابل"[٢٦].

مع الموجة الثانية من العقوبات الأمريكية فى ٤ نوفمبر ٢٠١٨ أقر مايك بومبيو بأن ذلك سيعنى عودة العقوبات الأمريكية التى كانت مفروضة على إيران بالكامل قبل توقيع الاتفاق فى ٢٠١٥. وتهدف هذه الموجة الثانية من العقوبات، وفقًا لتصريحات بومبيو، إلى حرمان النظام الإيرانى من عائدات النفط الإيرانية ودفع طهران إلى تغيير سلوكها فيما يتعلق ببرنامجها النووى تدخلاتها الإقليمية فى الشرق الأوسط. وقررت إدارة ترامب اعطاء بعض الاعفاءات المؤقتة، لمدة ستة أشهر، من العقوبات الأمريكية على ثمان دول فى تعاملها مع إيران مع تقليل هذه الدول تلك التعاملات بشكل تدريجى مع طهران: وهى إيطاليا، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، تركيا والصين واليونان واليابان. وأطلق بومبيو على هذه الموجة من العقوبات الأمريكية على إيران " حملة الضغوط الهائلة فى حدها الأقصى" **Maximum-Pressure Campaign** بهدف كبح جماح نفوذها المتزايد وأنشطتها فى منطقة الشرق الأوسط وإعادتها إلى طاولة المفاوضات من جديد لإبرام اتفاق جديد أكثر صرامة فى بنوده وشروطه على الجانب الإيرانى[٢٧].

واستهدفت الموجة الثانية من العقوبات الأمريكية قطاعات النفط والطاقة، والتي تمثل أكثر من ٥٠% الدخول الاقتصادية الإيرانية، الأمر الذي يخلق مزيدًا من الضغوطات على الأوضاع الاجتماعية داخل إيران. وتحتوي قائمة العقوبات ٧٠٠ إسما بين أفراد، ومؤسسات أعمال، من بينها بنوك كبرى، ومصدري نفط، وشركات شحن. وأكدت شبكة "سويفت" للمدفوعات البنكية في بروكسل إنها بدأت بالفعل وقف التعاملات الخاصة بعدد من البنوك الإيرانية، وهو ما من شأنه أن يجعل إيران في عزلة عن النظام المالي العالمي.

ودفع ترامب بأنه يستهدف من خلال هذه الإجراءات الضغط على إيران للعودة إلى طاولة المفاوضات ومنعها من الاستمرار في أنشطتها "الخبيثة"، بما في ذلك القرصنة الإليكترونية، واختبار الصواريخ الباليستية، ودعم الجماعات الإرهابية والميليشيات في الشرق الأوسط.. ودفع الرئيس الأمريكي بأن "استراتيجية الحد الأقصى من الضغط" قد تكون هى الوسيلة الأفضل لتحقيق الأهداف الأمريكية سالفة الذكر، لكنه فى المقابل قرر فرض العقوبات بشكل متدرج بهدف تفادي ارتفاعات حادة في أسعار النفط العالمية. وأكد بومبيو، عشية دخول الموجة الثانية من العقوبات الأمريكية على إيران فى ٤ نوفمبر

٢٠١٨، على نفس التوجه بقوله أنه "أمام إيران الاختيار:إما أن تتحول ١٨٠ درجة عن مسارها الحالي المخالف للقانون وأن تتصرف كدولة عادية، أو أنها سوف تشاهد اقتصادها ينهار"[٢٨].

وبعد إقرار الموجة الثانية من العقوبات الأمريكية على طهران بيومين فقط، جاءت نتائج الانتخابات النصفية لمجلسي النواب والشيوخ منسجمة مع توقعات استطلاعات الرأي؛ حيث استطاع الحزب الديمقراطي تحقيق الأغلبية في مجلس النواب بعد غياب ثمانٍ سنوات في حين احتفظ الحزب الجمهوري بأغلبيته في مجلس الشيوخ، وسيكون علىٍ إدارة ترامب، فى باقى فترتها الرئاسية، أن تواجه مجلس النواب الديمقراطي المتحفز لمعارضته في عدد من القضايا الداخلية والقضايا الخارجية والتى يأتى فى مقدمتها الاتفاق النووي الإيراني مع القوى الكبرى[٢٩]. وفى منتصف مايو ٢٠١٩، فى خطوة تصعيدية جديدة، أعلنت واشنطن عن تحريك حاملة الطائرات أبراهام لنكولن ونشر مجموعة من قاذفات القنابل الثقيلة من طراز ٥٢ فى منطقة الخليج العربى. وفى مقابل ذلك، أعلنت طهران عن نيتها الانسحاب بشكل جزئى من الاتفاق النووى مالم تنفذ دول الاتحاد الأوروبى تعهداتها السابقة بتفعيل آلية خاصة لتفادى العقوبات الأمريكية على طهران. كما أعلنت إيران عن معاملة القوات الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط معاملة المنظمات الإرهابية، وهو ما يعنى التهديد الواضح باستهداف القوات الأمريكية المتواجدة فى سوريا والعراق وربما فى دول الخليج الأخرى[٣٠].

وفى يوليو ٢٠١٩ ورغم إسقاط طهران لطائرة تجسس أمريكية وتهديد ترامب بالحرب ضد إيران إلا أنه ألغى قراره بشن ضربة جوية ضد إيران بعد أن تبين له العدد الكبير من الخسائر البشرية المتوقعة فى حال تنفيذه. وبدلًا من ذلك بدأت الإدارة الأمريكية فى ممارسة مزيد من الضغوط الإقتصادية على طهران وطلبت من الحكومة البريطانية احتجاز ناقلة نفط إيرانية فى مضيق جبل طارق لأنها تنقل نفطًا إلى سوريا بالمخالفة لقرارات الأمم المتحدة، كما لم تقم واشنطن بتصعيد عسكرى بعد اقتراب طائرة إيرانية بدون طيار "درون" من إحدى بوارجها الحربية وقيام القوات الأمريكية بتدميرها. وحتى مع قيام طهران باحتجاز ناقلة نفط بريطانية فى مياه الخليج، كان رد الفعل البريطانى والأمريكى محدودًا للغاية. ولهذا دفعت كبريات الصحف الأمريكية بأن واشنطن لا ترغب فى خوض حرب مكشوفة ضد طهران وإنما ترغب فى بديل آخر وهو الحرب السيبرانية لأن وشنطن قامت بالفعل بتنفيذ هجمات سيبرانية ضد نظم إطلاق الصواريخ فى إيران كبديل عن الضربة العسكرية التى قرر ترامب إلغائها[٣١]. كما سعت الإدارة

الأمريكية إلى تدشين تحالف دولى لضمان حرية الملاحة فى الخليج ومضيق هرمز تشارك فيه ٦٠ دولة لمواجهة أية ممارسات عدائية محتملة من جانب إيران[٣٢].

وفى ٢٨ يونيو ٢٠١٩، أعلن الاتحاد الأوروبى وبريطانيا وروسيا والصين، تفعيل اتفاقية تجارة خاصة مع إيران، لتفادى العقوبات الأمريكية وأن انستيكس (آلية التجارة) تسمح للاتحاد الأوروبى بالتجارة مع إيران وتفادى العقوبات الأمريكية. وقد صدر هذا البيان بعد محادثات فيينا بين إيران والدول التى لا تزال ملتزمة بالاتفاق النووى بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه وهى روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. ومثلت الهجمات العسكرية على معامل تكرير النفط فى المملكة العربية السعودية (هجمات أرامكو) فى منتصف سبتمبر ٢٠١٩ نقلة نوعية فى الأزمة النووية الإيرانية لأنها مثلت تهديدًا مباشرًا لأمن الطاقة العالمى وذلك بتوقف نصف إنتاج المملكة العربية السعودية يوميًا، الأمر الذى دفع ترامب لاتخاذ قرار باستخدام الاحتياطى الاستراتيجى الأمريكى من النفط وذلك لسد الفجوة المتوقعة فى انتاج النفط فى العالم. ومع ذلك، لم يتغير المنطق الاستراتيجي لإدارة ترامب فى التعامل مع إيران وهو رفض الانخراط فى مواجهة عسكرية مباشرة وفى نفس الوقت استخدام كافة الوسائل الأخرى المتاحة لخنق الاقتصاد الإيرانى وهو ما دفع بعض الدارسين إلى تشبيه الصراع بأنه "حروب المناطق الرمادية" التى يحاول فيها كل طرف استخدام أدوات قوته للضغط على الطرف الآخر ولكن بدون الدخول فى حرب مباشرة[٣٣]. ومن هذا المنطلق تمثل رد الفعل الأمريكى فى فرض حزمة جديدة من العقوبات الاقتصادية على إيران ركزت بالأساس على البنك المركزى الإيرانى. ونخلص من ذلك إلى أن إدارة ترامب أبدت استعدادها للتفاوض مع إيران إذا ما تم الاتفاق على شروط تؤدى إلى إبرام اتفاق نووى جديد، وفى المقابل تشترط طهران رفع العقوبات المفروضة عليها قبل الجلوس على مائدة التفاوض.

وعلى الرغم من قيام إدارة ترامب باغتيال قائد فيلق القدس، قاسم سليمانى، فى مطلع يناير ٢٠٢٠ ورد إيران المحدود بضربات جوية على قاعدتين عسكرتين أمريكيتين فى العراق، إلا أنه كان هناك اتفاق مسبق من الطرفين على عدم التصعيد إلى الحرب الشاملة بل وجددت واشنطن دعوتها لطهران من أجل إجراء مفاوضات جديدة بين الطرفين للوصول إلى اتفاق يستوعب مجمل التحفظات الأمريكية على الاتفاق النووى الحالى. فقد أوضحت هذه الحادثة الأحيرة أن واشنطن مازالت حريصة على التفاوض مع طهران، لكنها باتت تدرك أن هذا الهدف لن يتحقق طالما أن الأخيرة لم تقتنع أن واشنطن يمكنها استخدام الخيار العسكرى فى المستقبل[٣٤].

التفسيرات الواقعية والليبرالية والبنائية للسياسات الأوروبية-الأمريكية تجاه الاتفاق النووى الإيرانى

من المنظور الواقعى، ترى دول الاتحاد الأوروبى أن الانسحاب الأمريكى من الاتفاق النووى مع إيران يجعل الاتحاد الأوروبى أكثر إعتمادًا على روسيا فى الحصول على مصادر الطاقة ويشجع إيران على إعادة البدء فى برنامجها النووى من جديد[٣٥]. فقد تمثل الهدف الأوروبى الأكبر فى الأزمة الإيرانية منذ بدايتها فى تغيير سلوك النظام السياسى الإيرانى وردعه عن تطوير برنامج نووى وهو الهدف الذى توافق مع إدارة باراك أوباما طوال مدة حكمه للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن هذا الهدف الأوروبى يتعارض مع هدف إدارة ترامب فى تقليص نفوذ إيران فى المنطقة وربما تغيير نظامها السياسى، إن كان ذلك ممكناً، ومنع إيران بشكل نهائى من أن تصبح دولة نووية وتحجيم نظام الصواريخ البالستية الإيرانى بشكل كبير[٣٦].

ويدرك الأوروبيون أنه رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت طرفًا واحدًا فقط من أصل ستة أطراف فى الاتفاق، إلا أن قوتها الاقتصادية جعلت مشاركة واشنطن فيه ضرورية لكى يتم وضع بنوده موضع التنفيذ وأن إعادة فرض العقوبات الأمريكية من جديد على إيران بجولتيها الأولى فى أغسطس والثانية فى نوفمبر ٢٠١٨، خاصة منع الشركات الكبرى من النفاذ إلى البنوك الأمريكية فى حالة تعاملها مع إيران، يعنى بلاشك تدمير شبه كامل للاتفاق. وهو ما يعنى أنه حتى إذا تمسك الاتحاد الأوروبى بالاتفاق على الورق، فإن الشركات الأوروربية ستواجه خطر عدم اليقين فى تعاملها مع طهران وضغوطًا اقتصادية هائلة من واشنطن وهو الأمر الذى دفع كل الشركات الكبرى فى العالم إلى التراجع بالفعل عن استمرار استثماراتها فى طهران وهو ما دفع النظام السياسى الإيرانى إلى التوجه نحو الاستثمارات الصينية والروسية[٣٧].

ومن المنظور الأوروبى، التداعيات الإقتصادية للقرار الأمريكى على الاتحاد الأوروبى كبيرة للغاية: لأن القرار الأمريكى دفع الشركات الأوروبية للاختيار ما بين حجم السوق الأمريكى الهائل وبين حجم السوق الإيرانى المحدود. وعلى الرغم من سهولة الاختيار الأوروبى لأنه سيختار الحجم الهائل للسوق الأمريكى إلا أنه يحرم الشركات الأوروبية من أرباح محتملة من الصفقات التى كان من المنتظر إبرامها مع الجانب الإيرانى. وعلى الرغم من كل المحاولات الأوروربية لتحييد تأثير العقوبات الأمريكية على إيران وعلى الشركات الأوروبية التى قد تتعامل معها من خلال القانون الأوروبى وآلية التعامل

الخاصة، إلا أنه تظل هذه المحاولات الأوروبية محدودة التأثير ومن غير المحتمل أن تنجح فى مسعاها لأن الشركات الكبرى قد انسحبت بالفعل من السوق الإيرانى والقانون الأوروبى وآلية التعامل الخاصة قد يحمى فقط الشركات الصغرى والمتوسطة وحتى هذه الشركات قد تكون مترددة جدًا فى ضخ مزيد من الاستثمارات فى السوق الإيرانى. وحتى مبلغ ١٨ مليون يورو الذى أعلنت عنه المفوضية الأوروبية فى ٢٣ أغسطس ٢٠١٨ التنمية الإقتصادية فى إيران لم يكن مفيدًا فى تقليل معاناة الإقتصاد الإيرانى[٣٨].

بمعنى آخر، اتفق معظم المحللين الأوروبيين أنه يمكن انقاذ الاتفاق ولكن سيظل موجودًا على جهاز التنفس الإصطناعى لأن باقى الأطراف لن تستطيع تخفيف التأثير السلبى للعقوبات الأمريكية الأحادية على إيران. ويدرك الأوروربيون أن حجم السوق الأمريكة ودبلوماسية أحادية الدولار الأمريكى هى التى ستسود فى نهاية المطاف. ومن المنظور الأوروبى، يعتمد بقاء الاتفاق من عدمه على عاملين: يتمثل العامل الأول فى الصين، باعتبارها أكبر شريك تجارى مع إيران، واستمرارها فى شراء النفط الإيرانى وتطبيع علاقاتها التجارية مع طهران. أما العامل الثانى فيتجسد فى استمرار أوروبا فى تقديم الدعم السياسى القوى لطهران وفى محاولتها اظهار أن الولايات المتحدة فشلت فى عزل النظام السياسى الإيرانى وفى قدرتها على المضى قدمًا فى وضع (آلية الدفع الخاصة)SPV موضع التنفيذ على أرض الواقع واستمرار الصين وروسيا وأوروبا فى تنفيذ التزامتهم النووية الخاصة بالاتفاق[٣٩].

وقد أدى هذا السلوك الأمريكى إلى نتيجتين كبيرتين سيكون لهما أثر كبير فى مسار العلاقات الدولية فى المستقبل. تتمثل النتيجة الأولى فى فقدان ثقة الأوروبيين فى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدبلوماسية التعددية فى المستقبل كذلك تقويض نظام العقوبات الذى كانت قد وضعته مجموعة ٥ +١ على إيران وتقويض التوافق الذى كان قد تم التوصل إليه بصعوبة بالغة بين أطراف دولية لديها مصالح مختلفة وربما متعارضة مع طهران. أما النتيجة الثانية فتمثلت فى تقوية رغبة ومصلحة الصين فى تدويل عملتها (اليوان) فى العالم. وبوصفها دولة دائمة فى مجلس الأمن الدولى وأكبر مستورد للنفط الإيرانى، لعبت الصين دورًا محوريًا فى تأمين التوصل إلى الاتفاق النووى الإيرانى. وبينما رفضت الصين أية محاولات إيرانية لتطوير سلاح نووى، فإنها رفضت فى بداية الأزمة الإيرانية أية محاولات دولية لفرض عقوبات على قطاع النفط الإيرانى. إلا أن بكين اضطرت فى نهاية المطاف إلى الاشتراك فى نظام العقوبات الدولية المفروضة على إيران عندما واجهت حزمة من العقوبات الأمريكية أحادية الجانب تم

تصميمها لمنع وصول أى بنك صينى يتعامل مع طهران إلى نظام التعاملات المالية الأمريكية. وقد دفع هذا السلوك الأمريكى الصين إلى خلق نظام بنكى بديل لنظام سويفت Swift للتحويلات المالية وهو ما يعرف بنظام الدفع البنكى عبر الحدود The Cross-Border Interbank Payement System (CIPS) بما يمكن الدول من اجراء التحويلات المالية العالمية من خلال اليوان الصينى بدلًا من الدولار الأمريكى. ويتفق ذلك التوجه الصينى مع ما اتخذته دول الاتحاد الأوروبى وباقى أطراف الاتفاق النووى الإيرانى من خلق آلية تمويل خاصة للصادرات والواردات الإيرانية[٤٠].

من المنظور الواقعى، اعتبر القادة الأوروربيون أن التحالف عبر الأطلنطى يتعرض لانتكاسة كبرى بسبب انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووى مع إيران، لأن ذلك يعنى أن ترامب مستعد لمقايضة التضامن والتماسك فى حلف الناتو من خلال تشكليها لتحالف إقليمى جديد فى الشرق الأوسط مع إسرائيل والسعودية يهدف بالأساس إلى كبح جماح طهران فى منطقة الشرق الأوسط ومنعها بشكل مطلق من امتلاك سلاح نووى[٤١]. فعقب الانتهاء من قمة الدول العربية والإسلامية بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية فى مايو ٢٠١٧، تمت الإشارة إلى إعلان الرياض الصادر عن القمة بتأييد الدول الـ ٥٥ المشاركة لفكرة تدشين تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي Middle East Strategic Alliance (MESA). وكان قد تم وصف هذا التحالف المحتمل بـــالناتو العربي على غرار حلف شمال الأطلنطى، وذلك استنادا لفكرة الصراع السني – الشيعي، وبهدف التدخل الأمريكي بجانب الدول السنية لعرقلة تمدد النفوذ الايراني في الخليج والمنطقة العربية، مع احتمالات المواجهة العسكرية التي ستشارك فيها أمريكا بجانب العرب[٤٢]. وتوافق ذلك مع إعلان ترامب فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أواخر سبتمبر ٢٠١٨ أن بلاده تعمل مع دول مجلس التعاون الخليجى ومصر والأردن لإقامة تحالف إستراتيجى لتحقيق الاستقرار فى المنطقة، وبأن هذا التحالف سيقوم على أساس اتفاقية أمنية واقتصادية وسياسية تربط بينهم، وأن إحدى مهام التحالف الجديد ستكون إدارة الأزمات فى سوريا واليمن، وحماية دول الخليج من التهديدات الإيرانية، وأضاف أن واشنطن سوف تستضيف قمة فى يناير ٢٠١٩ لإجراء مزيد من النقاشات حول هذا التحالف المحتمل[٤٣].

ويتوافق هذا التفسير مع استراتيجية تقليل النفوذ Rollback التى تتبعها إدارة ترامب تجاه إيران فى الوقت الحالى. ترى الإدارة الأمريكية أنه إذا نجحت إيران فى تقويض النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط، فإن ذلك سيزيد من احتمال المواجهات

الإقليمية فى الشرق الأوسط، وهو الأمر الذى قد يدفع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة إلى مهادنة وربما استرضاء إيران والتوافق والتناغم مع سياساتها فى المستقبل. واستمدت إدارة ترامب هذا المصطلح **Rollback** من إدارة أيزنهاور التى لم تكن تتعلق فقط باحتواء الاتحاد السوفيتى ولكن أيضًا بتقليل نفوذه فى الدول الشيوعية. ووفقًا لهذه الاستراتيجية، ترى إدارة ترامب أن طهران ستحصل على مزايا الاتفاق ثم ستنتظر حتى نهاية المدة الزمنية الخاصة به لكى تخرج كدولة نووية فى نهاية المطاف، وأن استراتيجيتها تلك يجب أن تمنع حدوث ذلك حتى إذا تطلب الأمر وجودًا عسكريًا أمريكيًا كثيفًا فى المنطقة[٤٤].

فمن منظور إدارة ترامب، يؤدى زيادة الضغط الأمريكى على إيران إلى تقويض نفوذها الإقليمى فى الشرق الأوسط وأنه مع زيادة العقوبات الإقتصادية فإنه يمكن دفع النظام السياسى فى إيران إلى طاولة المفاوضات لإبرام اتفاق جديد يمنع بشكل نهائى، ولا يؤجل فقط، تحول إيران إلى دولة نووية وكذلك يحد من تهديدات الصواريخ البالستية التى لديها. وتنطلق هذه الرؤية الأمريكية من خمسة أسباب جوهرية: يتمثل السبب الأول فى أن الاتفاق يؤجل، ولا يمنع، إيران من أن تصبح دولة نووية فى المستقبل لأن القيود والبنود الأكثر صرامة على إيران فى الاتفاق ستنتهى ما بين عشرة أعوام إلى خمسة عشر عامًا، أى ٢٠٢٥/٢٠٣٠. وفى مقابل ذلك، يمكن للنظام الحاكم فى إيران أن يجنى ثمار وفوائد رفع العقوبات عليه فى السنوات المقبلة وبمجرد أن يتعافى اقتصاده فإنه قد يقرر الخروج من الاتفاق والتحول إلى دولة نووية. بينما يتمثل السبب الثانى فى أن الاتفاق يقوض من فاعلية الخيار العسكرى الأمريكى ضد طهران فى المستقبل لأنه إذا استطاعت إيران أن تتحول إلى دولة نووية، فإنه سيصبح من الصعب على واشنطن بناء تحالف دولى أو حتى داخلى لدعم خيارها العسكرى ولأن رفع العقوبات عن إيران سيعنى تعافى الاقتصاد الإيرانى ومن ثم يصبح النظام الحاكم فى طهران فى وضع أفضل لتحسين أنظمته الدفاعية ضد أية هجمات مستقبلية، والدليل على ذلك أن روسيا زودت إيران بالفعل بنظام الدفاع الصاروخى (S-300) بمجرد دخول الاتفاق النووى الإيرانى حيز النفاذ.

فى حين يتمثل السبب الثالث فى أن الاتفاق لا يتناول برنامج إيران لتطوير الأسلحة والصواريخ البالستية المتقدمة. فإيران لديها بالفعل نظام صواريخ بالستية قادر على الوصول إلى القوات الأمريكية والقواعد الأمريكية وكذلك إلى حلفاء واشنطن فى الشرق الأوسط ويمكنها من الوصول إلى الأراضى الأمريكية بحلول ٢٠٢٠، فضلًا عن أن

الاتفاق يرقع العقوبات والقيود على استيراد إيران لتكنولوجيا الصواريخ بعد ثمانٍ سنوات أى فى ٢٠٢٣. أما السبب الرابع فينطلق من إدراك الإدارة الأمريكية الحالية أن الاتفاق يقوض من سياسة واشنطن الخاصة بمنع الانتشار النووى وبمنع أى دولة من تخصيب اليورانيوم لأن الاتفاق يسمح لطهران بتخصيب اليورانيوم، وهو الأمر الذى يؤسس بدوره لسابقة خطيرة فى العلاقات الدولية وهو ما دفع دول فى الشرق الأوسط وآسيا إلى الإعلان أنه إذا أصبح لدى إيران الحق فى تخصيب اليورانيوم، فإنهم قد يفعلوا نفس الشىء فى المستقبل. فى حين يتمثل السبب الخامس والأهم فى أن الاتفاق يقوى ويزيد من نفوذ طهران فى الشرق الأوسط، فالوجود الإيرانى فى أربع دول عربية (العراق، سوريا، لبنان، اليمن) ظاهر وملموس وأمر واقع يجب تغييره وفقًا للمنطق الاستراتيجى الأمريكى[٤٥].

بمعنى آخر، يتمثل المنطق الأمريكى الاستراتيجى فى إعادة الضغط على إيران فى محاولة وضعها بين بديلين: إما رفض العودة إلى مائدة المفاوضات لإعادة التفاوض حول بنود الاتفاق وعدم تخصيب اليورانيوم بشكل نهائى، وهو ما يعنى تقويض نفوذها الإقليمى وخنق اقتصادها وربما تفعيل الخيار العسكرى الأمريكى فى المستقبل أو قبول اتفاق جديد يسمح لطهران فقط بإنتاج طاقة نووية سلمية ولا يسمح لها بتخصيب اليورانيوم تحت أى ظرف من الظروف[٤٦]. ويدعم هذا المنحى التصعيدي الأمريكى ضد طهران تعيين جون بولتون كمستشار للأمن القومى الأمريكى ومايك بومبيو كوزير للخارجية الأمريكية وتأكيد كليهما على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتبنى مسارًا تصعيديًا ضد إيران. وكذلك أشار بعض المحللين أن ميزانية الدفاع الأمريكية فى عهد ترامب تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تحضر نفسها للدخول فى معركة كبيرة فى المستقبل لأن هناك زيادة كبيرة وملحوظة فى حجم القوات الجوية والأرضية والبحرية الأمريكية بما يتخطى حجم انفاق إدارتى كارتر وريجان، وهو الأمر الذى يشير إلى احتمالية لجوء الإدارة الأمريكية إلى استخدام القوة العسكرية فى التعامل مع إيران[٤٧].

ومع ذلك، يمكن القول بأن إدارة ترامب لا تفضل القيام بعمل عسكرى واسع النطاق ضد طهران على خلفية برنامجها النووى والدليل أنه حتى بعد هجوم أرامكو فى سبتمبر ٢٠١٩ فقد أشار ترامب أن بلاده لم تعد فى حاجة إلى نفط وغاز الشرق الأوسط وبالتالى ليست فى حاجة إلى التدخل العسكرى لحمايه إمداداته كما كان يحدث من قبل لأنها أصبحت بالفعل أكبر منتج للبترول فى العالم. إذن، لن تدخل الولايات المتحدة

الأمريكية فى حرب واسعة ضد طهران، فقد أشارت بعض مراكز الدراسات الأمريكية إلى أن إدراة ترامب إذا قررت أن توجه ضربة عسكرية ضد طهران فإنها ستكون ضربة محدودة، وستأتى من إحدى الدول العربية التى تعرضت لهجمات إيرانية، مع تأييد أمريكى لهذه الضربة وليس تدخلًا عسكريًا مباشرًا ضد إيران[٤٨].

ومن المنظور الليبرالى، على الرغم من أن استطلاعات الرأى العام الأمريكى المختلفة أظهرت أن أغلبية الشعب الأمريكى تؤيد استمرار بقاء الولايات المتحدة الأمريكية فى الاتفاق النووى الإيرانى ورغم أن ترامب يقول أنه نفذ أحد وعوده الانتخابية بالانسحاب من الاتفاق، إلا أن هذه القضية لم تكن أبدًا من القضايا الجوهرية لدى قاعدته الانتخابية كقضايا الهجرة والتجارة والاقتصاد الأمريكى. ولهذا يمكن القول بأن هناك ثلاثة أسباب لقرار ترامب بالخروج من الاتفاق:

يتمثل السبب الأول فى رغبة ترامب الشخصية فى تدمير ميراث أوباما. بمعنى آخر، ترجع أحد الأسباب الجوهرية لمعارضة ترامب للاتفاق النووى مع إيران فى سبب شخصى يتجسد فى رغبته فى تقويض كل انجازات الرئيس الأمريكى السابق باراك أوباما وهو ما ظهر جليًا فى سخريته الدائمة من وزير الخارجية السابق جون كيرى وإعلانه المستمر بأن كيرى قد أخفق فى إبرام اتفاق يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. فبعد أسبوعين فقط من قدوم ترامب إلى البيت الأبيض قرر الانسحاب من مفاوضات اتفاقية التجارة عبر الباسفيكي **Transpacific Partnership** التى كانت أحد مرتكزات سياسة أوباما الخارجية فى آسيا، وفى يونيو ٢٠١٧ أعلن عن نيته الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ وكذلك تغيير معظم القواعد التى كان وضعه سلفه لحماية المهاجرين غير الشرعيين، بل وقوض قانون أوباما للتأمين الصحى أيضًا وأعاد فرض العقوبات الأمريكية على كوبا[٤٩].

ومن هذا المنظور لم ترتبط مبررات الانسحاب الأمريكى من الاتفاق النووى الإيرانى باعتبارات أيديولوجية أو استراتيجية بشأن تهديد إيران للمصالح الأمريكية وإنما، كما جاء فى البرقية التى تم تسريبها من السفير البريطانى السابق فى واشنطن إلى وزير خارجيته والتى ذكر فيها أن انسحاب ترامب من الاتفاق النووى مع إيران تم "لأسباب شخصية" لأن الاتفاق كان قد وافق عليه أوباما وليس ترامب. ولهذا قرر ترامب تطبيق استراتيجية الحد الأقصى من الضغوط على طهران(عقوبات متزايدة، زيادة الوجود العسكرى فى الخليج، والدعوة لإنشاء قوة دولية لحماية ناقلات البترول فى مياة منطقة

الخليج) لكى تعود مرة أخرى على مائدة التفاوض وتحقيق انتصار شخصى بإبرام اتفاق جديد مع إيران يرتبط بإسمه وليس بإسم سلفه أوباما[٥٠].

بينما يتمثل السبب الثانى فى انحياز ترامب المطلق لوجهة النظر الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، فيما يتعلق بإيران. فمنذ وصوله إلى السلطة اتخذ قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ووقع عقوبات على الفلسطينيين واستمر فى إدانة وشجب السلوك الإيرانى فى الشرق الأوسط وصولًا إلى قراره بالانسحاب من الاتفاق النووى مع إيران. وتوافق ذلك مع تنفيذ ترامب لأحد أهم مطالب أكبر مموليه فى حملته الانتخابية: شيلدون أدلسون وبرنارد ماركوس وبول سينجر وهم أعضاء فى التحالف اليهودى الليكودى الجمهوري. ففى مايو ٢٠١٨ نقل السفارة الإمريكية إلى القدس المحتلة وثم أعلن انسحابه من الاتفاق النووى الإيرانى الذى عارضته إسرائيل منذ البداية وحتى الآن[٥١].

فى حين يتجسد السبب الثالث فى تعيين وجوه جديدة فى الإدارة الأمريكية، فقد حاول ترامب، منذ توليه السلطة فى الولايات المتحدة الأمريكية، الانسحاب من الاتفاق النووى على مدار أكثر من عام إلا أنه كان قد تم نصيحته بعدم الانسحاب من قبل وزير الخارجية السابق ريكس تيلرسون ومستشار الأمن القومى ماكماستر ووزير الدفاع جيمس ماتيس. والوحيد الذى بقى فى منصبه إدارة ترامب هو ماتيس مع تناقص نفوذه وتأثيره على ترامب، وتم استبدال مايك بومبيو بتيلرسون كوزير للخارجية وجون بولتون بماكماستر كمستشار للأمن القومى الأمريكى وكلاهما يدعم فكرة الخروج من الاتفاق والضغط على إيران وربما استخدام الخيار العسكرى فى التعامل مع القضية. بمعنى آخر، استبدل ترامب ريكس تليرسون بمايك بومبيو كوزير للخارجية وماكمستر بجون بولتون كمستشار للأمن القومى الأمريكى وهو ما يعكس رغبته فى فرض مزيد من السيطرة على سياسة إدارته الخارجية لأن كلاهما من الصقور ويتوافقان مع رؤيته فيما يتعلق بالتعامل مع طهران[٥٢]. ورغم حث كل من مايك بومبيو وجون بولتون للرئيس ترامب على ضرب إيران بعد إسقاطها طائرة أميركية بدون طيار إلا أن ترامب تراجع لتجنب عواقب المواجهة العسكرية المباشرة. وعلى الرغم من إقالة ترامب لمستشاره للأمن القومى، جون بولتون، فى سبتمبر ٢٠١٩ إلا أنه لا يمكن القول بأن قرار إقالته جاء على خلفية الملف النووى الإيرانى فقط حيث كانت هناك خلافات بينهما فى ملفات أخرى أيضًا مثل فنزويلا وروسيا وكوريا الشمالية[٥٣].

ومع إبرام الاتفاق النووى الإيرانى فى ١٤ يوليو ٢٠١٥ ونجاح أعضاء الحزب الديمقراطى فى تمرير الاتفاق فى مجلس الشيوخ رغم المعارضة الجمهورية الواضحة

له، إلا أنه مع انتخاب ترامب وحصول حزبه الجمهورى على الأغلبية فى الكونجرس الأمريكى بمجلسيه (النواب والشيوخ) تبدل الموقف تمامًا. فسبب غضب الكونجرس الأمريكى من تزايد النفوذ الإيرانى فى العراق ودعم طهران المستمر لحزب الله فى لبنان ونظام بشار الأسد فى سوريا، قرر عدم رفع العقوبات التى كان من المقرر رفعها وفقًا لبنود الاتفاق. ومن وجهة النظر الأمريكية، ينبع عدم الرضا الأمريكى عن الاتفاق فى أنه أدى إلى تزايد نفوذ طهران فى عواصم عربية أربع (سوريا، اليمن، العراق، ولبنان)، وهو أمر يشترك فيه الديمقراطيون والجمهوريون على حدٍ سواء ويعتبرونه مصدر تهديد خطير للمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط. ومع تعيين جون بولتون كمستشار للأمن القومى الأمريكى وانحياز إدارة ترامب إلى المنظورين الإسرائيلى والسعودى، فإنها تكون قد غيرت هدف الاتفاق النووى مع إيران وبدأت التفكير فى هدف آخر وهو تغيير النظام الإيرانى نفسه[٥٤].

وعلى الرغم من أن نتائج انتخابات التجديد النصفى للكونجرس الأمريكى قد جاءت فى غير صالح إدارة ترامب وذلك من خلال تمكن الحزب الديمقراطى من السيطرة على مجلس النواب الأمريكى، فإن تأثيره سيكون أقل في السياسة الخارجية لإدارة ترامب تجاه البرنامج النووى الإيرانى بسبب طبيعة النظام الرئاسي الأمريكي لأن الرئيس الأمريكى، وفقًا للدستور، يتمتع بصلاحياتٍ واسعةٍ في السياسة الخارجية، مقارنةً بصلاحياته في السياسة الداخلية. وعلى الرغم من أن الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب تستطيع أن تضع كوابح لتلك الصلاحيات؛ وذلك عبر تفعيل آليات الرقابة الدستورية الممنوحة للمجلس، وإجراء التحقيقات فيها وحولها، إلا أنه من غير المحتمل أن يكون في وسع الديمقراطيين فعل شيء يُذكر لحماية الاتفاق النووي مع إيران، وذلك رغم استيائهم من انسحاب ترامب منه. حيث يخشى أعضاء الحزب الديمقراطى من الظهور أمام الرأى العام الأمريكى وأمام ناخبيهم بأنهم يتبعون سياسة الاسترضاء والمهادنة مع الجانب الإيرانى[٥٥]. أما عن تفسير عدم رغبة ترامب الشخصية فى الدخول فى حرب واسعة النطاق ضد إيران، رغم هجوم أرامكو فى سبتمبر ٢٠١٩، فى دخوله بالفعل فى مرحلة ما يعرف بحالة المزاج الانتخابى وتخوفه من تأثير حرب محتملة مع إيران على حظوظه الانتخابية فى انتخابات الرئاسة الأمريكية القادمة فى نوفمبر ٢٠٢٠. فالقاعدة الانتخابية التى انتخبته فى ٢٠١٦ ترفض أى تورط عسكرى فى منطقة الشرق الأوسط.

من المنظور البنائى، يدرك الاتحاد الأوروبى الاتفاق النووى مع إيران على أنه خلاصة جهود دولية متعددة الأطراف لاستخدام الوسائل السلمية فى حل الصراعات وفى محاولة مواجهة التحديات الكبرى فى العالم. ولهذا يرى بعض المحللين أن الاتحاد الأوروبى ينظر إلى السلوك الأمريكى بالانسحاب من الاتفاق على أنه مسألة تتعلق بالكرامة أكثر من تعلقها بقضايا التجارة والتعاملات الإقتصادية مع طهران، وذلك لأن الشركات الأوروبية الكبرى كانت قد قررت الخروج بالفعل من الاستثمار فى السوق الإيرانى فى أعقاب القرار الأمريكى بالانسحاب من الاتفاق[٥٦]. ويرى الاتحاد الأوروبى أن خروج واشنطن من الاتفاق هو مثال أخر على عدم تقيد الولايات المتحدة الأمريكية بقيم وقواعد القانون الدولى، وذلك بعد رفضه اتفاقية باريس للمناخ والشراكة عبر الباسفيكي فى التجارة وتقليل تمويلها لمنظمة الأمم المتحدة وتعريض منظمة التجارة الدولية للخطر بسبب سياساتها الحمائية. ويفسر ذلك مقولة ميركيل فى خضم الأزمة أن " على أوروبا أن تحمل قدرها بيديها"[٥٧].

بمعنى آخر، هناك إجماع لدى العقل الجمعى الأوروبى على أن الاتفاق النووى الإيرانى لم يمثل فقط أفضل وسيلة ممكنة لمنع إيران من أن تصبح دولة نووية ولكنه مثل أيضًا انجاز دبلوماسى للاتحاد الأوروبى كفاعل على الساحة الدولية. ففى نفس اليوم الذى تم إبرام الاتفاق فيه، خرجت فدريكا موجهيرنى لتقول أن " الاتحاد الأوروبى كتب أفضل صفحة فى التاريخ لأن هذا الاتفاق النووى لم يكن ليتم التوصل إليه إلا بفضل الجهود الكبرى التى بذلتها دول الاتحاد الأوروبى لتسهيل ذلك[٥٨]. وفى مقابل ذلك، يرتكز خطاب ترامب تجاه قضايا العالم الخارجى ومنها الأزمة الإيرانية إلى وجود قناعة راسخة لديه بأن النخب السياسية الليبرالية التى تولت القيادة فى واشنطن وتبنت سياسات العمل الدولى متعدد الأطراف والعولمة وحرية التجارة قد أدت إلى الإضرار بوضع ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية السياسى والإقتصادى فى العالم وصعود قوى دولية آخرى تهدد الهيمنة الأمريكية على العالم. ويرتكز جوهر الخطاب السياسى لترامب على فكرة أنه جاء بهدف وقف هذا التراجع الأمريكى فى المكانة والنفوذ فى العالم وذلك من خلال تبنى سلوك أحادى **unilateral** فى التعامل مع الأصدقاء والخصوم وتحسين شروط الاتفاقيات التى عقدتها الإدارات السابقة، ومنها الاتفاق النووى الإيرانى[٥٩].

الخاتمة:

تدرك دول الاتحاد الأوروبى إيران على أنها لاعب إقليمى مهم يجب احتوائها فى منطقة الشرق الأوسط، بينما تدرك إدارة ترامب إيران على أنها دولة مارقة يجب عزلها

وربما تغيير نظامها السياسى. وتدرك دول الاتحاد الأوروبى الاتفاق النووى الإيرانى على أنه إنجاز تاريخي للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية فى مجال منع الانتشار النووى فى العالم ودليل عملي على غلبة المنطق الأوروبى الذى يقوم على التعددية الفاعلة فى العلاقات الدولية على المنطق الأمريكي الذى يرتكز على استخدام القوة الصلبة فى التعامل مع الدول المارقة بالأساس. وانطلاقًا من هذه الإدراكات الأمريكية-الأوروربية المختلفة، تبنت كل من إدارة ترامب والدول الأوروربية سياسات مختلفة تجاه الاتفاق النووى الإيرانى. فقد رأت إدارة ترامب أن الحل الأمثل للتعامل مع إيران وباقى الدول المارقة فى العالم هو استراتيجية أحادية الدولار الأمريكى وأداة العقوبات كوسيلة للضغط على هذه الدول وتبنت بالفعل قانون كاستا تجاه إيران وكوريا الشمالية وروسيا. ثم قررت إدارة ترامب الانسحاب من الاتفاق النووى الإيرانى لأنها رأت أن الاتفاق أدى بالفعل إلى تزايد النفوذ الإقليمى لإيران فى منطقة الشرق الأوسط، ولم يمنع طهران من تطويرها واختبارها لنظام الصواريخ البالستية، وأن طهران ستبدأ فى تطوير برنامجها النووى عقب انتهاء الفترة الزمنية المحددة فى الاتفاق. وبعد انسحاب واشنطن من الاتفاق، بدأت بموجة أولى ثم موجة ثانية من العقوبات الاقتصادية المكبلة لإيران بهدف الضغط على النظام الإيرانى لإعادة التفاوض على الاتفاق أو تغيير النظام السياسى الإيرانى فى حالة عدم انصياعه للموقف الأمريكى.

أما الاتحاد الأوروبى فكان قد تغير دوره فى الأزمة الإيرانية على مدار ١٢ عامًا من المفاوضات من كونه مفاوض مستقل مع إيران إلى منسق للمواقف الدولية ثم إلى واضع للعقوبات على طهران ثم أخيرًا إلى مسهل للتوصل إلى الاتفاق. وتمثل موقف الاتحاد الأوروبى فى أنه سيظل متمسكًا بالاتفاق النووى مع إيران، وبدأ فى اتخاذ إجراءات تمثلت فى وضع مشروع قانون يمكن الشركات الأوروبية من التعامل الإقتصادى مع طهران بدون تعرض مصالحها للعقوبات الأمريكية. ثم خلق الاتحاد الأوروبى آلية التعامل الخاص وذلك لتسهيل نظام الدفع المالى المتعلق بالصادرات والواردات الإيرانية بما يساعد فى اتمام المعاملات المالية مع طهران.

ويمكن تفسير السلوك الأمريكى والأوروبى تجاه الاتفاق النووى الإيرانى من المنظور الواقعى على النحو التالى: يرى الاتحاد الأوروبى أنه قد يصبح أكثر إعتمادًا على روسيا فى الحصول على مصادر الطاقة وأن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق قد يدفع النظام الإيرانى إلى التفكير فى إعادة البدء فى برنامجها النووى من جديد. وتدرك دول الاتحاد الأوروبى صعوبة تمسكها بالاتفاق من الناحية النظرية لأن قرار واشنطن

بالانسحاب من الاتفاق وإعادة فرض العقوبات على طهران دفع الشركات الأوروبية الكبرى بلا تردد لتفضيل السوق الأمريكى الكبير على السوق الإيرانى، وهو ما يعنى خروجها بالفعل من السوق الإيرانى. أما فيما يتعلق بإدارة ترامب، فقد اتبعت استراتيجية تقليل نفوذ إيران فى منطقة الشرق الأوسط، وذلك لأن زيادة العقوبات الإقتصادية عليها سيدفعها إلى طاولة المفاوضات لإبرام اتفاق جديد يمنع بشكل نهائى تحول إيران إلى دولة نووية وكذلك يحد من تهديدات صواريخها البالستية.

وارتكازًا على المنظور الواقعى، ومع دخول الموجة الثانية من العقوبات الأمريكية على إيران حيز النفاذ فى ٤ نوفمبر ٢٠١٨، يمكن تصور سيناريوهاين كبيرين للأزمة: يتمثل السيناريو الأول فى أن الضغوط الأمريكية ستجعل إيران تعيد إبرام اتفاق جديد يضع قيودًا أكثر ليس فقط على برنامجها النووى ولكن أيضًا على نفوذها الإقليمى فى الشرق الأوسط وأنظمة الصواريخ البالستية. ويتوافق هذا السيناريو مع وجود مفاوضات سرية بين الأمريكان والإيرانيين برعاية عمان ومع الزيارة التى قام بها بنيامين نتنياهو إلى عمان لكى يكون هناك مشاركة إسرائيلية فى بنود الاتفاق المعدل للاتفاق النووى الإيرانى. أما السيناريو الثانى فيتمثل فى تصعيد سياسى واقتصادى أمريكى قد يصل إلى حد استخدام القوة العسكرية الأمريكية- بالتنسيق مع إسرائيل- لضرب إيران أو دعم المعارضة الإيرانية فى الداخل الإيرانى لإزاحة النظام السياسى الإيرانى. ويعنى هذا السيناريو تزايدًا فى الشقاق فى التحالف عبر الأطلنطى وتكتل أوروبا مع روسيا والصين فى محاولاتهما لإيجاد بديل لنظام التعاملات المالية الدولية وكذلك فى جعل هذا السيناريو مكلفًا جدًا على الولايات المتحدة الأمريكية سواء من الناحية السياسية أو الإقتصادية.

ويمكن تفسير السلوك الأمريكى والأوروبى تجاه الاتفاق النووى الإيرانى من المنظور الليبرالى على النحو التالى: كانت رغبة ترامب الشخصية فى تقويض كل ميراث سلفه أوباما عاملًا جوهريًا فى سلوكه تجاه الاتفاق النووى الإيرانى، وكذلك انحيازه المطلق للمنظور الإسرائيلي تجاه القضية الإيرانية وتعيين عدد كبير من أعضاء إدارته الحالية من الصقور الذين يتخذون موقفًا متشددًا من النظام السياسى الإيرانى. أما من المنظور البنائى، فيمكن تفسير التمسك الأوروبى بالاتفاق النووى الإيرانى، رغم إدراك القادة الأوروبيين بمحدودية قدرتهم على الحفاظ عليه، فى ضوء أن الاتحاد الأوروبى ينظر إلى السلوك الأمريكى بالانسحاب من الاتفاق على أنه مسألة تتعلق بالكرامة الأوروبية وأن هذا دليل على فقدان ثقة الأوروبيين فى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدبلوماسية التعددية فى المستقبل.

هوامش الدراسة

[1] Steven Simon, "Iran and President Trump: What is the Endgame," *Survival* 60, no.4, August-September 2018, p.13.

[2] Tarja Cronberg, "No EU, No Iran Deal: The EU's Choice between Multilateralism and the Transatlantic Link," *Nonpoliferartion Review* 24, no.3-4, 2017, p. 258.

[3] "Why the EU and Iran have Little Hope of Resucing the Nuclear Deal," Assessments, May 16, 2018, https://worldview.stratfor.com/article/why-eu-and-iran-have-little-hope-rescuing-nuclear-deal, Access date November 2, 2018.

[4] Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization* 51, no. 4, 1997, pp: 517-519.

[٥] محمد مطاوع، " الأطر النظرية للسياسات عبر الأطلنطية فى الشرق الأوسط: حرب العراق ٢٠٠٣،" *مجلة* النهضة، القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ١٤، العدد ٣، يوليو ٢٠١٣.

[٦] ----------، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربى: الوقائع والتفسيرات، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، مايو ٢٠١٤، ص ص:٣٣-٣٤.

[7] Anthony Seaboyer and Oliver Thranert, "The EU-3 and the Iranian Nuclear Program," in: Transatlantic Discord: Combating Terrorism and Proliferation, Preventing Crises, eds. Franz Eder, et.al. , Baden-Baden: Nomos, 2007, p: 99.

[8] Colin Dueck and Ray Takeyh, "Iran's Nuclear Challenge," *Political Science Quarterly* 122, no.2 2007, p:189.

[9] Alexander Skiba, "Transatlantic Relations and Rogue States: the Case of Adjusting U.S. Policy towards Iran" (Wissenschaft and Sicherheit, no.1, 21 January 2007), 11, http://www.sicherheitspolitik.de/uploads/media/wus_01_2007_transatlantic_relations.pdf.

[١٠] محمد مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربى: الوقائع والتفسيرات، مرجع سابق، ص ص: ١٢٩-١٣٧.

[11] Iran Nuclear Deal: Joint Plan of Action - Full Document, http://www.theguardian.com/world/interactive/2013/nov/24/iran-nuclear-deal-joint-plan-action, November 24, 2013, Access date 04-12-2013.

[١٢] محمد الرميحى، "خديعة "تشامبرلين": الهواجس الخليجية من " تفاهم" نووى إيرانى-أمريكى،" *مجلة السياسة الدولية*، العدد ١٩٥، المجلد ٤٩، يناير ٢٠١٤، ص .٦١.

[١٣] شيماء منير، " المأزق المتبادل..وصفقة جنيف"، *مجلة مختارات إيرانية*، السنة الرابعة عشر، العدد ١٦٠، ديسمبر ٢٠١٣، ص. ٩٣.

[14] Traja Cronberg, "No EU, No Iran Deal: the EU's Choice between Multilateralism and the Transatlantic Link, Op.Cit, pp: 243-250.

[15] Suzanne Katzenstein, "Dollar Unilateralism: The New Frontline of National Security," *Indiana Law Journal* 90, 2015, pp: 297-299.

[16] "Trump Signs Order to Enforce Sanctions on Caatsa violators," Septmebr 21, 2018,

https://timesofindia.indiatimes.com/world/us/trump-signs-order-to-enforce-sanctions-on-caatsa-violators/articleshow/65893763.cms, Access Date November 20, 2018.

[17] Traja Cronberg, "No EU, No Iran Deal: the EU's Choice between Multilateralism and the Transatlantic Link, Op.Cit, p.255.

18 Steven Simon, "Iran and President Trump: What is the Endgame," *Survival* 60, no, 4, August-Septmber 2018, PP.7-14.

[19] Traja Cronberg, "No EU, No Iran Deal: the EU's Choice between Multilateralism and the Transatlantic Link," Op.Cit, p.256.

[20] Behnam Ben Taleblu, "Iran Could Benefit from Brewing U.S.-Europe Nuclear Deal Dispute," May 14, 2018,https://finance.yahoo.com/news/iran-could-benefit-brewing-u-165752585.html, Access date November 10, 2018.

[21] Traja Cronberg, "No EU, No Iran Deal: the EU's Choice between Multilateralism and the Transatlantic Link," Op.Cit, p.257.

[22] Katrina Manson, "What the US withdrawal from the Iran Nuclear Deal Means," May 9, 2018, https://www.ft.com/content/e7e53c72-538c-11e8-b3ee-41e0209208ec, Access Date November 18, 2018.

[23] Patrick Smyth, "EU determined to Preserve Iran Nuclear Deal after US Pulls out," May 8, 2018, https://www.irishtimes.com/news/world/middle-east/eu-determined-to-preserve-iran-nuclear-deal-after-us-pulls-out-1.3488449, Access Date November 12, 2018.

[24] Ian Bremmer, "Trump Widens Rift with Europe on Iran," Time, The Brief, October 8, 2018, https://www.scribd.com/article/389652402/Trump-Widens-Rift-With-Europe-On-Iran, Access Date November 3, 2018.

[25] Daneil Boffey, "EU Acts to Protect Firms from Donlad Trump's Sanctions against Iran," https://www.theguardian.com/business/2018/aug/06/eu-acts-to-protect-firms-from-donald-trumps-sanctions-against-iran, Access Date November 2, 2018.

[26] Soeren Kern, "EU Unable to Neutralize US Sanctiona Against Iran," August 8, 2018, https://www.gatestoneinstitute.org/12815/iran-sanctions-european-union, Access Date November 20, 2018.

[27] Colin Dwyer, "U.S. is About to Reinstate Iran Sanctions. Here's What That Means," November 2, 2018, https://www.npr.org/2018/11/02/663377999/u-s-is-days-away-from-reinstating-iran-sanctions-heres-what-that-means, Access Date November 23, 2018.

[٢٨] العقوبات ضد إيران: الولايات المتحدة تتوعد طهران بضغط لا هوادة فيه"، ٦ نوفمبر ٢٠١٨، http://www.bbc.com/arabic/world-46105923، تاريخ الدخول ١٨ نوفمبر ٢٠١٨.

[٢٩] عوض بن سعيد باقوير، " الكونجرس الأمريكي الجديد بين التوازن والصراع!! "، ١٣ نوفمبر ٢٠١٨، http://www.omandaily.om/643893، تاريخ الدخول ١٩ نوفمبر ٢٠١٨.

[٣٠] علاء الحديدى، " هل بدأت المواجهة الأمريكية الإيرانية فى الخليج"، مقال، جريدة الشروق المصرية، ١٣ مايو ٢٠١٩، https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx، تاريخ الدخول ١٩ سبتمبر ٢٠١٩.

[٣١] د. على الدين هلال، " المواجهة بين أمريكا وإيران..هل تبدأ الحرب السيبرانية، تحليلات ، العين الإخبارية، ٢٣ يوليو ٢٠١٩، https://al-ain.com/article/america-iran-cyber-war ، تاريخ الدخول ١٥ سبتمبر ٢٠١٩.

[٣٢] محمد مجاهد الزيات، " الأزمة الإيرانية- الأمريكية..تصاعد احتمالات الصدام"، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، ٢١ يوليو ٢٠١٩، https://www.ecsstudies.com/analytics/estimate-position/6516/، تاريخ الدخول ٥ سبتمبر ٢٠١٩.

[٣٣] د. على الدين هلال " هجمات أرامكو والصراع الممتد بين أمريكا وإيران"،مقالات، العين الإخبارية،-https://al-ain.com/article/aramco-attacks-prolonged-conflict-america-iran، تاريخ الدخول ١٧ سبتمبر ٢٠١٩.

[٣٤] محمد عباس ناجى، " مقتل سليمانى وحدود الرد الإيرانى"، تحليلات، العين الإخبارية، ٤ يناير ٢٠٢٠، https://al-ain.com/article/qasim-soleimani-biography-blood، تاريخ الدخول ٣١ يناير ٢٠٢٠.

[35] "Why the EU and Iran have Little Hope of Resucing the Nuclear Deal," Assessments, May 16, 2018, https://worldview.stratfor.com/article/why-eu-and-iran-have-little-hope-rescuing-nuclear-deal, Access date November 2, 2018.

[36] Ruairi Patterson, "EU Sanctions on Iran: The European Political Context," *Middle East Policy* XX, no.1, spring 2013, P.135.

[37] Wendy R. Sherman, "How We Got the Iran Deal and Why We'll Miss It," *Foreign Affairs,* September/October 2018, pp: 196-197.

[38] Daneil Schwammenthal, "Europe, the US and the Iran Deal: The Need to Resolve Transatlantic Disagreements,"October 30, 2018, https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1781685818808713, Access Date November 1, 2018.

[39] Judy Dempsey, "Judy Asks: Can the Iran Nuclear Deal Be Rescued?", November 8, 2018, https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/77672, Access Date November 30, 2018.

[40] Cameron Rotblat, "Weaponizing the Plumbing: Dollar Diplomacy, Yuan Internationalization, and the Future of Financial Sanctions," 2017, pp: 313-343.

[41] Steven Simon, "Iran and President Trump: What is the Endgame," Survival 60, no, 4, August-Septmber 2018, P.16.

[٤٢] إيمان زهران، " الولايات المتحدة وتشكيل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي "MESA " ؟!، *مجلة السياسة الدولية*، تحليلات- شرق أوسط ، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٨.

[٤٣] د. محمد كمال، " ما هو تحالف الشرق الأوسط؟"، مقالات، الأهرام اليومى، ٥ أكتوبر ٢٠١٨، http://www.ahram.org.eg، تاريخ الدخول ٢٣ نوفمبر ٢٠١٨.

[44] Albert B.Wolf, "After JCPOA: American Grand Strategy towards Iran," *Comparative Strategy*37, no.1, 2018, pp: 28-29.

[45] Matthew Kroenig, "The Return of the Pressure Track: The Trump Administration and the Iran Nuclear Deal," *Diplomacy&Statecraft* 29, no.1, 2018, pp: 94-96.

[46] Ibid, p: 102.

[47] Steven Simon, "Iran and President Trump: What is the Endgame," Op.Cit, P.19.

[٤٨] د. محمد كمال، " ترامب وآيات الله"، مقال، جريدة الأهرام،٢٥ سبتمبر ٢٠١٩.

[49] Anthony Zurcher, "Three Reasons Behind Trump Ditching Iran Deal," May 8, 2018,
https://www.bbc.com/news/world-us-canada-43902372, Access Date November 19, 2018.

[٥٠] د. محمد كمال، " رهانات أمريكا وإيران"، مقال، جريدة الأهرام، ٢٨ يوليو ٢٠١٩.

[51] Eli Clifton, "Three Billionaires Paved the Way for Trump's Iran Deal Withdrawal," May 9, 2018, https://fpif.org/these-three-billionaires-paved-way-for-trumps-iran-deal-withdrawal, Novemebr 2, 2018.

[52] "Trump's Dangerous New Foreign-Policy Team," Strategic Comments, Volume 24 Comment 10 March 2018, https://doi.org/10.1080/13567888.2018.1462941, Access Date November 1,2018.

[٥٣] هدى رؤوف، " ماذا تعنى إقالة مستشار الأمن القومى الأمريكى"، ١٣ سبتمبر ٢٠١٩، https://www.independentarabia.com/node، تاريخ الدخول ٢ سبتمبر ٢٠١٩.

[54] Wendy R. Sherman, "How We Got the Iran Deal and Why We'll Miss It," *Foreign Affairs*, September/October 2018, pp: 195-197.

[٥٥] "تداعيات نتائج الانتخابات النصفية الأميركية على سياسة ترامب الخارجية"، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، ١٢ نوفمبر ٢٠١٨، https://www.alaraby.co.uk/opinion/2018/11/12/، تاريخ الدخول ٢٠ نوفمبر ٢٠١٨.

[56] Behnam Ben Taleblu, "Iran Could Benefit from Brewing U.S.-Europe Nuclear Deal Dispute," May 14, 2018,https://finance.yahoo.com/news/iran-could-benefit-brewing-u-165752585.html, Access date November 10, 2018.

[57] "Why the EU and Iran have Little Hope of Resucing the Nuclear Deal," Assessments, May 16, 2018, https://worldview.stratfor.com/article/why-eu-and-iran-have-little-hope-rescuing-nuclear-deal, Access date November 2, 2018.

[58] Daneil Schwammenthal, "Europe, the US and the Iran Deal: The Need to Resolve Transatlantic Disagreements,"October 30, 2018, https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/1781685818808713, Access Date November 1, 2018.

[٥٩] د. على الدين هلال، " خطاب ترامب ..والاستثنائية الأمريكية"، مقالات، العين الإخبارية، ٥ أغسطس ٢٠١٩، https://al-ain.com/article/american-elections-trump22 ، تاريخ الدخول ١٥ سبتمبر ٢٠١٩.